اثر الافصاح عن الاصول غير الملموسة (المواقع الالكترونية) في تحسين الاداء المالي – بحث تطبيقي بين عينة من المصارف التجارية العراقية

عذراء ياسين عبدالله
الباحثة

أ.د. سلمان حسين عبدالله
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359

http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.125.9

تأريخ أستلام البحث : 2020/6/23

مقبول للنشر بتأريخ : 2020/5/11

المستخلص :

يهدف البحث الى التعرف على مدى تأثير الافصاح المحاسبي عن المواقع الالكترونية على ربحية المصارف التجارية متمثلة بمعدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حق الملكية (ROE) والعائد على الاستثمار ونسبة المديونية وكذلك على مدى تأثيره على قيمة المصارف التجارية متمثلة بالقيمة الاقتصادية المضافة (EVA) ومؤشر القيمة الثابت Tobin Q ، اذ يساعد الافصاح عن المواقع الالكترونية على اعطاء صورة واضحة عن الاداء المالي ، وبالتالي القدرة على عمل مؤشرات مالية اكثر دقة تعكس الاداء الحقيقي للوحدة الاقتصادية . وتمثلت مشكلة البحث في أن عدم الافصاح عن المواقع الالكترونية كأصل غير ملموس في التقارير المالية سيلقي بأثره على الاداء المالي للوحدة الاقتصادية وعلى عمل مؤشرات الاداء التي تساعد في تقييم الاداء المالي للوحدة مما يساعد الوحدة على تشخيص نقاط الضعف لاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة. وتمثل مجال البحث بالمصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، أذ بلغت عينة البحث (ثلاثة) مصارف هم كل من (مصرف الخليج التجاري ومصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار والتمويل ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار). وفي الجانب التحليلي من البحث تم الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها للفترة الممتدة من تاريخ امتلاك الموقع والسنة التي تليها ، بالإضافة الى اسلوب الملاحظة الشخصية والمقابلة ، وقد توصل البحث الى عدم وجود فروقات معنوية لمعدل العائد على الأصول والعائد على الاستثمار ونسبة المديونية نتيجة عدم الأستغلال الأمثل للموقع الالكتروني في تحصيل الايرادات مقابل الخدمات المقدمة. كما ان مؤشرات الأداء المالي اوضحت وجود ضعف ايضاً في أداء المصارف عينة البحث مما اثر سلباً على القيمة الاقتصادية المضافة ومؤشر القيمة لثابت. وعليه جاءت توصيات البحث بأهمية قيام المصارف التجارية عينة البحث بتوجيه الاهتمام الى المواقع الالكترونية باعتبارها منصة رقمية لتقديم الخدمات الالكترونية (E-Banking) ومصدر من مصادر تحقيق الدخل عن طريق استثمارها بتقديم هذه الخدمات والسعي الى تحسينها واستدامتها.

الكلمات المفتاحية : الافصاح المحاسبي ، المواقع الألكترونية ، الاداء المالي ، مؤشرات الاداء المالي

- **بحث مستل من رسالة ماجستير**

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 125 / إيلول / 2020
الصفحات : 125-149

مقدمة

حظي الافصاح المحاسبي بشكل مستمر بأهتمام كافة الوحدات الاقتصادية وجاء هذا الاهتمام نتيجة التأثير الذي يشكله على متخذي القرارات وعلى مستوى القرارات المتخذة من قبلهم ، لذلك ظهرت الحاجة الى الافصاح عن المواقع الالكترونية بشكل خاص والاصول غير الملموسة بشكل عام لبيان تأثيرها على المركز المالي والربح والخسارة وكذلك على قيمة الوحدة الاقتصادية ، وهذا يتطلب افصاحات معينة في القوائم المالية ادركتها الهيئات الواضعة للمعايير وشرعت بوضع متطلبات للافصاح عنها متمثلة بالمتطلبات الواردة في المعيار IAS38 ,وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة SIC32 ، اذ يساعد الافصاح على اعطاء صورة واضحة عن الاداء المالي وبالتالي القدرة على عمل مؤشرات مالية اكثر دقة تعكس الاداء الحقيقي للوحدة الاقتصادية . وتم تناول ابعاد الدارسة النظرية والتطبيقية بـ (4) مباحث ، يتناول المبحث الاول منهجية البحث ، فيما يتناول المبحث الثاني الجانب النظري للافصاح المحاسبي والاداء المالي ، ويتناول المبحث الثالث نتائج الافصاح عن المواقع الالكترونية واخيرا يتناول المبحث الرابع اهم الاستنتاجات والتوصيات .

1 المحور الاول منهجية البحث واهم الدراسات السابقة

1.1 منهجية المبحث

1.1.1 مشكلة البحث

تقوم مشكلة البحث في ضعف الافصاح عن المواقع الالكترونية كأصل غير ملموس بالتقارير المالية التي يبني عليها مستخدمي تلك التقارير قراراتهم المختلفة مما يلقي بأثره على الاداء المالي للوحدة الاقتصادية وعلى عمل مؤشرات الاداء المالي التي تساعد بتقييم الاداء المالي للوحدة والوقوف على الوضع المالي لها وتشخيص نقاط الضعف لمساعدتها في اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.

ويمكن تحديد المشكلة بصورة ادق من خلال طرح السؤال الاتي:هل يمكن الافصاح عن المواقع الألكترونية كأصل غير ملموس في التقارير المالية في الوحدات الأقتصادية العراقية وهل للافصاح عنها تأثير في مؤشرات الاداء المالي؟

1.1.2 اهمية البحث

تاتي اهمية هذا البحث من الاتي :

1. ان الافصاح عن المواقع الالكترونية كأصل غير ملموس يساعد على جعل التقارير المالية اكثر دقة ووضوحاً لمستخدميها بما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم وتقليل حالة عدم التاكد عن الاحداث المستقبلية الاقتصادية.
2. بيان اثر الافصاح عن المواقع الالكترونية على تحسين الاداء المالي من خلال مؤشرات الاداء المالي التي سيتم استخلاصها والوقوف على نتائجها وتفسيرها من خلال القوائم المالية للمصارف العراقية عينة البحث.
3. الوقوف على كيفية الافصاح عن المواقع الالكترونية بالمصارف العراقية وهل هناك اختلاف في الافصاح عنها بين المصارف عينة البحث ، ومدى ايفاء هذه المصارف بمتطلبات الافصاح عن هذه المواقع.

1.1.3 اهداف البحث

يهدف البحث الى التعرف على مدى تأثير الافصاح عن المواقع الالكترونية في ربحية المصارف التجارية متمثلة بمعدل العائد على الاصول(ROA) ومعدل العائد على حق الملكية(ROE) والعائد على الاستثمار ونسبة المديونية ومدى تأثيره على قيمة المصارف التجارية متمثلة بالقيمة الاقتصادية المضافة ومؤشر القيمة الثابت Tobins Q والتعرف على الفروقات في ربحية المصارف التجارية قبل وبعد الافصاح عنها، فضلا عن تقديم بعض الايضاحات عن اسباب وصول نتائج اداء المصارف التجارية بعد الافصاح عن المواقع الالكترونية وتقديم بعض التوصيات.

1.1.4 فرضيات البحث

يهدف البحث الى اختبار الفرضيتين الرئيستين الاتيتين:-

1. **الفرضية الرئيسية الاولى :** امكانية الافصاح عن المواقع الالكترونية في التقارير المالية .
2. **الفرضية الرئيسة الثانية** : لاتوجد فروقات في ربحية وقيمة المصارف التجارية حسب مؤشرات الربحية والقيمة قبل وبعد الافصاح عن المواقع الالكترونية .

ويتفرع منها الفرضيات الاتية:-

الفرضية الفرعية الاولى :

لاتوجد فروقات في ربحية المصارف التجارية حسب معدل العائد على الاصول (ROA) قبل وبعد الافصاح.

الفرضية الفرعية الثانية:
لاتوجد فروقات في ربحية المصارف التجارية حسب معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) قبل وبعد الافصاح.
الفرضية الفرعية الثالثة:
لاتوجد فروقات في ربحية المصارف التجارية حسب معدل العائد على الاستثمار (ROI) قبل وبعد الافصاح.
الفرضية الفرعية الرابعة:
لاتوجد فروقات في قيمة المصارف التجارية حسب القيمة الاقتصادية المضافة(EVA) قبل وبعد الافصاح.
الفرضية الفرعية الخامسة:
لاتوجد فروقات في قيمة المصارف التجارية حسب ومؤشر القيمة الثابت Tobins Q قبل وبعد الافصاح.
الفرضية الفرعية السادسة:
لاتوجد فروقات في مديونية المصارف التجارية حسب معدل المديونية قبل وبعد الافصاح.

1.1.5 حدود البحث

خطوات البحث تأطرت ضمن الحدود النظرية والزمانية والمكانية والتي تتوضح بالآتي:

1. الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمانية للبحث بالاتي:-
مدة البيانات : تم استخدام البيانات التي تم الحصول عليها للفترة الممتدة من تاريخ امتلاك الموقع والسنة التي تليها لقياس اثر الافصاح المحاسبي عن المواقع الالكترونية على الاداء المالي .
2. الحدود المكانية: تناول البحث في حدوده المكانية عينة من المصارف التجارية التي تمتلك مواقع الكترونية تقدم خدمات الكترونية عبر مواقعها ومدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .

1.1.6 مجتمع وعينة البحث

تمثلت عينة البحث في كل من مصرف الخليج التجاري ومصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار،تم تحديد هذه العينة كونها من المصارف التي لها مواقع الكترونية خاصة بها وتقدم خدمات عبر الانترنت من خلالها ومدرجة بسوق العراق للاوراق المالية ، فضلاً عن اعتذار العديد من المصارف على تقديم معلومات عن مواقعها لاغراض بالبحث.

1.1.7 اساليب جمع البيانات والمعلومات

تركز هذه الفقرة على اساليب جمع البيانات والمعلومات وهي كالاتي:-

1. أدوات الجانب النظري: لقد تم الاعتماد على اسهامات الباحثين وبعض والكتاب والتي قامت الباحثة بجمعها من المصادر العلمية مثل الكتب ، المجلات، الرسائل والاطروحات الجامعية ، البحوث ، والدراسات العلمية وباللغتين العربية والأجنبية .
2. ادوات الجانب العملي: سيتم الاعتماد على البيانات المالية للمصارف التجارية عينة البحث وحسب ما تقتضيه المهنية ومصلحة البحث وقد استعملت الباحثة عدد من الأدوات والأساليب في الجانب العملي منه كالمعادلات المالية الخاصة بنسب الربحية بالإضافة الى المقابلات والملاحظة الشخصية للباحثة.

1.1.8 الدراسات السابقة

1.1.9 الدراسات العربية

1- كشكو (2016)
(مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين)
هدفت الدراسة إلى معرفة مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في التقارير المالية للشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، ودور الإفصاح عن تلك الأصول في خدمة مستخدمي تلك التقارير، والتعرف على المعايير الدولية الخاصة بمعالجة الأصول غير الملموسة ومنها المعيارIAS38 "الأصول غير الملموسة"، والمعيار IFRS3 الخاص بإندماج الأعمال. وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية الشركات المدرجة في البورصة أفصحت بشكل كافي وبقوائم مستقلة عن أصولها غير الملموسة كما في شركات قطاع البنوك اولخدمات المالية وشركات قطاع الخدمات، واكتفى البعض الآخر بالإشارة إليها في سياق القوائم المالية فقط .كما توصلت الدراسة إلى أن جميع الشركات المدرجة في البورصة اعتمدت في المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة على المعيارIAS38 ، والمعيار IFRS3.

2- صالح (2015)
"اثر راس المال الفكري على الاداء المالي في الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان"
هدفت الدراسة الى بيان اثر راس المال الفكري على الاداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من 2009-2013 ، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية موجبة بين راس المال الفكري والاداء المالي بشكل عام ، ووجود اثر موجب لراس المال الفكري على جميع مؤشرات الاداء المالي التي تمت دراستها ما عدا متغير العائد على حق الملكية حيث كان الاثر سلباً .

1.1.10الدراسات الاجنبية

1- Zhang (2017)

(Relationship between intangible assets and financial performance of listed telecommunication firms in China, based on empirical analysis)

(العلاقة بين الأصول غير الملموسة والأداء المالي لشركات الاتصالات المدرجة في الصين ، بناءاً على التحليل التجريبي) وهي دراسة عن العلاقة بين الاصول غير الملموسة والاداء المالي في الصين، تهدف الى تقديم أدلة تجريبية على أن نسب الأصول غير الملموسة لها تأثير على الأداء المالي للشركات ويتم قياسه بالعائد على الأصول(ROA) وقد توصلت الدراسة من خلال استخدام الاسلوب الاحصائي،أن نسبة الأصول غير الملموسة لها تأثير إيجابي وهام على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية ، ويتم قياسها من خلال العائد على الأصول (ROA)، وكلما زاد الاستثمار في هذه الأصول، زادت قدرة إجمالي الأصول على الحصول على إيرادات.

2- Gamayuni (2015)

(The Effect Of Intangible Asset, Financial Performance And Financial Policies On The Firm Value)

(تأثير الأصول غير الملموسة والأداء المالي والسياسات المالية على قيمة الشركة)

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة التجريبية بين الأصول غير الملموسة والسياسات المالية والأداء المالي لقيمة الشركة في الشركات العامة الاندونيسية. وكانت نتائج الدراسة ان للاصول غير الملموسة تأثير سلبي ولكن غير مهم على الديون أذ كلما زادت الاستثمارات في هذه الأصول انخفضت الديون. كما توصلت ان لهذه الاصول تأثير إيجابي ولكن غير مهم على سياسة توزيع الأرباح / DPR وتأثير إيجابي وهام على أداء الشركة اذ لها تأثير إيجابي وكبير على الأداء المالي (ROA) وقيمة الشركة. كما أثرت سياسات الديون والأداء المالي (ROA) على قيمة الشركة الإيجابية والهامة.

3- Njuguna (2012)

(Relationship Between Insvetment In Intangible AssetS And Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya)

(العلاقة بين الاستثمار في الأصول غير الملموسة والأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا)

أهداف هذه الدراسة هي تأسيس العلاقة بين الأصول الثابتة لأجهزة الكمبيوتر والأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا والتحقيق في العلاقة بين الاستثمار في الأصول غير الملموسة (برامج الكمبيوتر) والأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا. وقد تم استخدام الاسلوب الاحصائي في الدراسة ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الزيادة في الاستثمار في الأصول غير الملموسة والزيادة في أصول الكمبيوتر وزيادة الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا في الفترة من عام 2006 إلى عام 2011.

1.1.11 الأسهامة التي قدمها البحث الحالي

يتسم هذا البحث بأهمية كونه من الدراسات القليلة التي تناولت موضوع الافصاح عن المواقع الألكترونية كأصول غير ملموسة في التقارير المالية وربط الأفصاح عن هذه المواقع بالأداء المالي ، وتعزيز مؤشرات الأداء المالي عن المواقع الألكترونية بمؤشرات اداء غير مالية بما يساعد على تقييم هذه المواقع بالشكل الصحيح .

2 المحور الثاني/ الافصاح عن المواقع الالكترونية كأصل غير ملموس في التقارير المالية للوحدات الاقتصادية

1.2 الجانب النظري

يهدف الجانب النظري الى التعرف على الاطار النظري للإفصاح المحاسبي والاداء المالي واثر الافصاح عن المواقع الالكترونية كأصل غير ملموس في تحسين الاداء المالي وكالاتي:

1.1.12 مفهوم الإفصاح المحاسبي

تعددت مفاهيم الافصاح المحاسبي في الادبيات المحاسبية ومن هذه المفاهيم ان الافصاح المحاسبي هو شمول التقارير المالية على كافة المعلومات المالية الضرورية والكافية وتقديمها لمستخدمي هذه التقارير بصورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (الشيرازي، 1991: 330).

اما (شاهد،2000) فقد حدد مفهوم الافصاح بانه يمثل اظهار كافة المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة الاقتصادية وهذا يعني ان تظهر المعلومات في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس او تضليل (العكر،5:2010) . اما (أبو زيد،2005) فقد سلط الضوء في تحديده لمفهوم الافصاح على التوقيت المناسب له، اذ يعني إظهار المعلومات المالية كمية كانت أم وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والكشوفات التحليلية بالوقت المناسب وهذا يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الجهات المهتمة (العزاوي،17:2015).

اي ان مبدأ الافصاح يعني ضمنياً بأنه لم يتم حذف او اخفاء معلومات تشكل اهتمام جوهري من وجهة نظر المستثمر الوسط (البلقاوي،344:2009) .

1.1.13 أنواع الإفصاح المحاسبي

تعددت تصنيفات الافصاح المحاسبي الى عدة انواع وقد جاءت هذه التصنيفات نتيجة لاختلاف مستخدمي المعلومات المالية(الداخليين والخارجيين) وكمية ونوع المعلومات المفصح عنها ومدى الزامية الافصاح عن المعلومات، ولمقابلة الاهداف او الاغراض المرجوة منه، فوفقاً لـ (Haasbroek,2002) فقد حدد الافصاح بالأنواع الاتية (Saini & Kaur,2012:2) :

1. الافصاح الرسمي (Official) أو الافصاح غير رسمي (unofficial): يمكن أن يكون الإفصاح رسميا في مستندات رسمية مثل التقارير السنوية أو يمكن أن يكون إفصاحات خاصة في الاجتماع مع المستثمرين.
2. الافصاح الالزامي (Mandatory disclosure) أو الافصاح الأختياري (الطوعي) (voluntary disclosure): وهو الافصاح بموجب القانون اذ يتعين على الوحدات الاقتصادية الافصاح عن بعض المعلومات في التقارير السنوية للمساهمين ، اضافة الى المعايير الصادرة من بعض المنظمات التي تتولى الإشراف على مهنة المحاسبة اذ تعد كذلك ملزمة التطبيق (جابر،102:2010) . اما الإفصاح الاختياري فهو وصف للإفصاحات خارج القوائم المالية في المقام الأول ، فالقوانين واللوائح لا تنص على الافصاح الاختياري .
3. الافصاح المالي أو الافصاح غير المالي: يمكن أن يكون الإفصاح مالياً كالافصاح عن حجم الأعمال أو غير مالي كالافصاح عن عدد الموظفين .
4. الافصاح النوعي أو الافصاح الكمي: من الممكن أن يكون الإفصاح كمياً اي معبّر عنه بالأرقام أو نوعياً كوصف الإستراتيجية .
5. الافصاحات الرسومية أو الافصاحات السردية: يمكن أن يكون الإفصاح كتابياً أو رسومياً أو صوراً.

اما (Hendriksen and Van Breda, 1992) فقد اقترح ثلاثة معايير للإفصاح هي (جابر،100:2010) :

6. الإفصاح الكافي (Adequate disclosure) : ويعد الافصاح الكافي من أكثر مفاهيم الإفصاح انتشاراً حيث يفترض أدنى مقدار من الإفصاح بما يتوافق مع هدف جعل القوائم المالية غير مضللة.
7. الإفصاح العادل (المنصف) (Fair disclosure): ومضمون هذا الإفصاح هو التركيز على الهدف الأخلاقي وذلك من خلال تطبيق معاملة متساوية لجميع القراء المحتملين للقوائم المالية .
8. الإفصاح الشامل (Full disclosure): وبموجب هذا الافصاح يتم تقديم جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي التقارير المالية (الإدارة وأصحاب المصالح) ،ويجد كل من (الصبان وآخرون، 1995) ان هذا النوع من الإفصاح يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات تكون ذات أثر محسوس على القارئ (كشكو،40:2016).

اما من حيث الهدف من الإفصاح يمكن تحديد نوعين أساسيين للإفصاح وهما :

1. الإفصاح الوقائي (Protective disclosure): أذ تتطلب المعلومات التي يفصح عنها ضمن هذا النوع أعلى درجة ممكنة من الموضوعية حتى لا يُساء استخدامها ، حتى ولو ترتب على ذلك ان يتم استبعاد الكثير من المعلومات التي قد تكون غير ملائمة (الشيرازي، 1991: 324) .
2. الإفصاح التثقيفي(disclosure Informative): ويطلق عليه ايضا الافصاح الاعلامي ، لقد ظهر هذا النوع بسبب التركيز على منافع المعلومات المحاسبية باتخاذ القرارات كون تلك المعلومات المحاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات ، لذا يفترض الافصاح الاعلامي مستخدما او مستثمرا حصيفا(Prudent Investor) لديه معرفة وخبرة في استخدام المعلومات وتحليلها ، وقد انعكس تاثير الافصاح التثقيفي او الاعلامي على مضمون التقارير المالية من خلال تضمنها للعديد من المعلومات(حنان،451:2009) .

1.1.14 اساليب وطرق الافصاح عن المعلومات المحاسبية

ويقصد بها هي مجموعة الوسائل أو الطرق التي تستخدمها إدارة الوحدة الاقتصادية في توصيل المعلومات إلى مستخدمي التقارير المالية من خلال الإفصاح المحاسبي، والتي يمكن أن تساعدهم على إتخاذ القرار الصحيح. وتشتمل اساليب الافصاح وفق لما اشار اليها Hendriksen على العناصر الاتية (كشكو،43-42:2016) :

1. القوائم المالية: والتي تشمل(المركز المالي ،الدخل ،التدفقات النقدية، التغير في حقوق الملكية) .
2. المصطلحات والمعلومات التفصيلية الواضحة: يجب استخدام المصطلحات التي تعبر عن المعنى الواضح والمعروف جيداً لدى مستخدمي التقارير والاخذ بالاعتبار ضرورة توحيد هذه المصطلحات حتى يستفيد منها مستخدمي المعلومات.
3. المعلومات بين الأقواس: ففي حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط والذي غالبا مايكون ذلك في صلب القوائم المالية ، يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس.
4. الملاحظات الهامشية: ويكون ذلك من خلال استخدام المصطلحات المتعارف عليها وكذلك المعلومات بين الاقواس في صلب القوائم المالية كالملاحظات والهوامش لشرح السياسات والمبادىء المحاسبية المستعملة في اعداد القوائم المالية والمتغيرات التي تطرأ عليها وبيان طريقة تقييم بند معين (العزاوي،43:2015).
5. الملاحق الإضافية والجداول: تستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية، وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.
6. تقرير المدقق: لايعتبر تقرير المدقق الخارجي وسيلة رئيسية للافصاح بل يعتبر وسيلة إفصاح ثانوية حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق التحفظات أو الملاحظات التي يذكرها المدقق في تقريره.
7. تقرير مجلس الإدارة: ويعتبر هذا التقرير مكملا للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

1.1.15 اهمية الإفصاح عن الاصول غير الملموسة (المواقع الالكترونية)

تم تحديد مشكلة ايجاد طريقة للمحاسبة والإبلاغ عن الأصول غير الملموسة لأول مرة في الستينيات ، اذ تم تحقيق تقدم بسيط نسبياً ، يعود إلى مشاكل الاعتراف والقياس والأسئلة التي لم يتم حلها بشأن ملكية هذه الأصول. اضافة الى الحاجة المتزايدة الى المعلومات غير المالية عن هذه الأصول لكي تعمل الأسواق المالية بشكل أكثر كفاءة. اضافة الى إن تحسين الافصاح عن المعلومات يجعل عملية تخصيص رأس المال أكثر كفاءة ويقلل من تكلفة رأس المال ، كما يعزز المصداقية ويحسن علاقات المستثمرين (Minchin,2001:49) .

لقد كان معظم المستثمرين غير راضين عن الإفصاحات الحالية لهذه الأصول بشكل عام، اذ لاحظ عدد منهم أن الافصاحات الحالية في القوائم المالية تحتوي على تفاصيل لاتعد كافية للسماح بتحليل حقيقي للاصول المشتراة أو المكونة داخلياً، وقد أقترح هؤلاء المستثمرون إفصاحاً لهذه الأصول وتمت الاشارة إلى الفقرات الآتية التي ينبغي أن يفصح عنها :

1. إجمالي الإنفاق أو المبالغ المرسملة ، حسب فئات الأصول غير الملموسة .
2. طريقة التقييم مثل افتراضات التدفق النقدي المستخدمة.
3. الاطفاء اللاحق والانخفاض لكل فئة من فئات الأصول غير الملموسة .
4. الأساس المنطقي لكيفية نشوء الرقم المدرج في قائمة المركز المالي .
5. أسباب تجارية وراء عمليات الاستحواذ التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية أو تطوير الأصول غير الملموسة ، لا سيما بالنسبة للوحدات ذات الأصول الخفيفة.

لذلك اصبحت هناك ضرورة ملحة للإفصاح عن هذه الاصول في تقارير الإبلاغ المالي ،لكي تكون أكثر شفافية مما يساعد الوحدة في استقطاب الكفاءات وتعزيز سمعتها في السوق. والاهم من ذلك هو إبراز القيمة الحقيقية لها. كما إن القوائم المالية التي تتضمن معلومات عن هذه الأصول تكون موضع ثقة واعتماد من قبل المستثمرين لغرض اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة ، كما ان الإفصاح عنها في تقارير الإبلاغ المالي في ظل نظرية السوق الكفء بحسب (Prusak&Cohen,2001) سيعمل على خفض تكاليف الاستفادة من المعلومات ، وذلك لعدم لجوء المستثمرين والجهات الاخرى ذات العلاقة إلى مكاتب الاستشارات المحاسبية والمالية والمحللين الماليين (السعد ،93:2012) .

وتعتبر الأصول غير الملموسة جزء أساسي من الأصول التي لابد أن يفصح عنها ضمن القوائم والتقارير المالية وبالتالي هي مصدر مهم للمعلومات بالنسبة للمستثمرين لذا فان الابلاغ عن هذه الاصول سوف يحسن من الافصاح فيها (كشكو،47:2016).

1.2.1 اهداف الافصاح المحاسبي

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الإطار المفاهيمي للتقارير المالية ، الذي يمثل مجموعة شاملة من المفاهيم لإعداد التقارير المالية ، وقد حدد فيه اهداف التقارير المالية كالآتي :

1. توفير معلومات مالية عن المنشأة المعد للتقارير التي تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين لاتخاذ قرارات متعلقة بالآتي:
   أ. شراء أو بيع أو الاحتفاظ بحقوق الملكية وأدوات الدين.
   ب. تقديم أو تسوية القروض وأشكال الائتمان الأخرى
   ج. ممارسة حقوق التصويت أو التأثير بطريقة أخرى على إجراءات الإدارة التي تؤثر على استخدام الموارد الاقتصادية للمنشأة.
2. مساعدة المستثمرون الحاليون والمحتملون والمقرضون والدائنون في الحصول على المعلومات التي لايمكن للعديد منهم الحصول عليها بشكل مباشر ، لمساعدتهم على إجراء التقييمات المتعلقة بالعوائد وعمل توقعات عن صافي التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية للكيان.
3. لإجراء التقييمات اعلاه يحتاج المستثمرون الحاليون والمحتملون والمقرضون والدائنون إلى معلومات حول:
   أ. الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات والتغيرات في تلك الموارد والالتزامات .
   ب. مدى كفاءة وفعالية إدارة المنشأة ومجلس الإدارة في أداء مسؤولياتهم لاستخدام الموارد الاقتصادية للمنشأة . (CF,2018:8-9)

اما(Meier-SCHATZ,2014) فركز في استعراضه لأهداف الافصاح المالي الموجهة نحو المستثمر والمساهم ورأس المال مثل حماية المستثمر وكفاءة السوق وحوكمة الشركات وكذلك الجمهور من خلال البحث الذي قام به كخطوة أولى نحو رؤية "متكاملة" لأهداف الإفصاح المالي والتي ستحاول الباحثة ايجازها بما يلي : (Meier-SCHATZ,2014:220-233)

1. حماية المستثمرين للحد من الممارسات الاحتيالية عن طريق الإفصاح اذ أن حماية المستثمر تهدف إلى ردع الاحتيال على المستثمرين الصغار وغير المطلعين .
2. تعزيز الكفاءة أي يهدف إلى تعزيز عمل السوق ، اذ يُعتقد أن الإفصاح المالي (الالزامي) مرغوب فيه لأن قرارات الاستثمار الأكثر دقة من قبل المستثمرين المطلعين ينبغي أن تؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد الرأسمالية.
3. تعزيز حوكمة الشركات كهدف لسياسة الإفصاح اذ تتعلق أهداف حوكمة الشركات في تنظيم الإفصاح المالي بهيكل السلطة المؤسسية للوحدة الاقتصادية الحديثة .
4. تشجيع تصويت المساهمين أذ يكون للإفصاح تأثير على حقوق التصويت لأنه من المفترض أن يتخذ المساهمون المطلعون قرارات تصويت أكثر رشيدة .
5. تعزيز الرقابة الإدارية اي وجود علاقة بين الإفصاح المالي والتحكم المباشر في أداء الإدارات من قبل المساهمين . حيث أن البيانات المالية توفر بيانات جيدة لتقييم نجاح الوحدة الاقتصادية ونجاح الإدارة.
6. إعلام الجمهور العام اذ يمثل إعلام الجمهور العام هدفاً واسع والذي يرتبط بالإفصاح عن الوحدات الاقتصادية للجمهور ليتم إعلامهم بالوحدات الكبيرة التي لها تأثير كبير على الاقتصاد والمجتمع.
7. احتياجات المعلومات من الوحدات الاقتصادية الأخرى ، بخلاف المستثمرين والمساهمين الذين لهم روابط اقتصادية محددة بكيان الوحدة.
8. إعلام الدائنين: تزويد الدائنين بمعلومات لتقييم الوضع الاقتصادي للمدينين وتقييم مخاطرهم.

اما الإفصاح عن الأصول غير الملموسة فيشمل الإفصاحات المطلوبة بموجب معيار IAS38 والإفصاحات الاختيارية في الملاحظات على القوائم المالية التي يسمح بها المعيار. ويتعلق الإفصاح عن هذه الأصول في الغالب كما يوضح (Schipper,2007) بالبنود ذات الطبيعة غير المؤكدة لها مما يجعل القياس الموثوق به صعباً وفي هذه الحالة يكون الغرض او الهدف من الافصاح هو (Jeny& Moldovan,2018:3) :

(1) زيادة القدرة التنبؤية .

(2) توفير معلومات عن المحاسبة غير المتماثلة أو إنشاء معالجة بديلة.

(3) تقليل من عدم اليقين.

1.1.16 متطلبات الافصاح عن المواقع الالكترونية كأصل غير ملموس

يجد واضعو المعايير المحاسبية حول العالم صعوبة في تحسين النظم المحاسبية للافصاح عن الأصول غير الملموسة ، أذ تعذر لمهنة المحاسبة تحديدها ، ويشير (Minchin,2001) بهذا الشأن الى ان الإفصاح النوعي في القوائم المالية يمكن أن يوفر معلومات مفيدة عن الأصول غير الملموسة للوحدة الاقتصادية ، على عكس متطلبات إعداد التقارير المرتبطة بالمعايير المحاسبية ، حيث يشير الى ان الإفصاح عن المعلومات غير المالية المتعلقة بهذه الأصول كان أقل شفافية بكثير والتعاريف والقياس والقدرة على التحقق من المعلومات غير واضحة ، بالإضافة إلى ذلك لا يتم ضمان الاتساق مع مرور الوقت وقابلية المعلومات للمقارنة بين الوحدات الاقتصادية (Minchin,2001:28).

ولعدم امكانية تحديد المنافع الاقتصادية للاصول غير الملموسة وخاصة المكونة داخلياً بشكل مباشر، كما ان الافصاح غير الصحيح عنها يؤدي إلى انخفاض منتظم في تقييم كميات كبيرة من هذه الأصول ، لذلك وبحسب (Sedlacek، 2010) يعد التعرف على هذه الاصول المكونة داخل الوحدة الاقتصادية أمراً معقداً للغاية(Malíková et al.,2018:329). وتستكشف الوحدات الاقتصادية الآن طرقًا لدمج المعلومات غير المالية مع الإفصاحات المطلوبة في ما يسمى التقرير المتكامل، في مثل هذا التقرير قد تفصح وحدة اقتصادية ما عن بيانات حول العشرات من المقاييس تتجاوز الطرق المحاسبية التقليدية ، سواء كانت "متكاملة" أو تم إصدارها بشكل منفصل (Kieso et al.,2016:611).

وقد قام واضعي المعايير بوضع متطلبات خاصة للافصاح عن الاصول غير الملموسة اذ يصنف هذا الافصاح بكونه افصاحاً الزاميا، وقد تم تناول المتطلبات في المعيار (IAS38) بشكل واضح وتتطلب قدراً كبيراً من التفاصيل في إيضاحات القوائم المالية. اذ يجب أن تفصح الوحدة عن كل فئة من الأصول غير الملموسة ، مع التمييز بين الأصول غير الملموسة المكونة داخلياً والأصول غير الملموسة الأخرى وفيما يلي جدول رقم (1) يوضح متطلبات الافصاح عن الاصول غير الملموسة:

جدول (1)
الافصاح الإلزامي المشار إليه في المعيار المحاسبي الدولي IAS38

	بنود المعيار IAS38	وصف المعلومات المراد الافصاح عنها
1	118	الإفصاح عن فئات الأصول
2	118	التمييز بين الأصول المتولدة داخليا وخارجيا والأصول غير الملموسة الأخرى وما إذا كانت الأعمار الإنتاجية غير محددة أم محدودة .
3	118 (أ)	العمر المفيد ، العمر الإنتاجي أو معدلات الاستهلاك المستخدمة
4	118 (ب)	طرق الإطفاء المستخدمة للأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد
5	118 (ج)	القيمة الدفترية الإجمالية والإطفاء المتراكم (بالإضافة إلى خسائر انخفاض القيمة المتراكمة) في بداية ونهاية الفترة
6	118 (د)	شرح قائمة الدخل التي تتضمن أي إطفاء للاصول غير الملموسة
	118 (هـ)	تسوية القيمة الدفترية في بداية ونهاية الفترة ، مع توضيح:
7	118 (هـ) (ط)	الإضافات ، تشير بشكل منفصل إلى الإضافات الناتجة عن التطوير الداخلي والتي يتم الحصول عليها بشكل منفصل ، بالإضافة إلى الإضافات المكتسبة من خلال دمج الأعمال
8	118 (هـ) (2)	الأصول المصنفة كمحتفظ بها للبيع أو مدرجة في مجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها للبيع.
9	118 (هـ) (3)	الزيادات أو التخفيضات خلال فترة الناتجة عن إعادة التقييم وخسائر انخفاض القيمة المعترف بها أو المعكوسة في الدخل الشامل الاخر.
10	118 (هـ) (4)	خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في الربح والخسارة خلال الفترة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 36 .
11	118 (هـ) (ت)	خسائر انخفاض القيمة المعكوسة في الربح والخسارة خلال الفترة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 36 .
12	118 (هـ) (6)	أي إطفاء معترف به في هذه الفترة
13	118 (هـ) (7)	صافي فروق الصرف الناتجة عن ترجمة البيانات المالية إلى عملة التقارير والعمليات الأجنبية إلى عملة الإبلاغ للوحدة الاقتصادية
14	118 (هـ) (ثامنا)	تغييرات أخرى في القيمة الدفترية خلال الفترة
15	120	معلومات عن الأصول غير الملموسة التي فقدت قيمتها
16	121	طبيعة وقيمة التغييرات في التقديرات المحاسبية التي لها تأثير مادي في الفترة الحالية أو في الفترات اللاحقة
17	122(أ)	الاصل غير الملموس الذي تم تقييمه على أنها لها عمر إنتاجي غير محدد وأسباب هذا التقييم
18	122(ب)	الوصف والقيمة الدفترية وفترة الإطفاء المتبقية لأي أصل غير ملموس ذي صلة بالقوائم المالية للوحدة الاقتصادية .
19	122 (ج)	القيمة العادلة والقيمة الدفترية وطريقة قياس الأصول غير الملموسة المكتسبة من خلال الدعم الحكومي المعترف بها في البداية بالقيمة العادلة
20	122 (د)	وجود القيم الدفترية للأصول غير الملموسة التي يتم تقييد ملكيتها والقيمة الدفترية للأصول غير الملموسة المقدمة كضمان للالتزامات
21	122 (هـ)	قيمة الالتزامات التعاقدية الناشئة عن اقتناء الأصول غير الملموسة
22	126	إجمالي مصاريف البحث والتطوير المعترف بها كمصروفات في هذه الفترة

المصدر (Garcia et al.,2017)

فضلاً عن الإفصاحات السابقة من المستحسن أن تفصح الوحدة عن وصف لأي أصول غير ملموسة هامة تسيطر عليها ولكن غير معترف بها كأصول بسبب عدم استيفائها لمعايير الإعتراف(كشكو،2016:47-48). كما يتطلب المعيار IAS36 إفصاحات واسعة النطاق فيما يتعلق بانخفاض القيمة للاختبارات التي أجريت والاعتراف بها. ومتطلبات الافصاح الرئيسية هي كما يلي (Ernst & Young,2010:8) :

1. مبالغ الانخفاض في القيمة المعترف بها والمنعكسة والأحداث والظروف التي كانت سببها.
2. طريقة التقييم المطبقة .
3. الافتراضات الرئيسية المطبقة في التقييم ، بما في ذلك معدل النمو والخصم المستخدم .

وإذا تم المحاسبة عن الأصول غير الملموسة بمبالغ اعادة تقويمها ، يتعين على الوحدة الاقتصادية الافصاح عن ما يلي (Lavi,2016:37) :

1. حسب فئة الأصول غير الملموسة:
   - التاريخ الفعلي لإعادة التقييم .
   - القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة المعاد تقييمها.
   - القيمة الدفترية التي كان سيتم الاعتراف بها لو تم إعادة تقويمها بعد الاعتراف باستخدام نموذج التكلفة.
2. مقدار فائض اعادة التقييم الذي يتعلق بالاصول غير الملموسة في بداية ونهاية الفترة.

وفيما يخص الافصاح عن المواقع الالكترونية فقد نص تفسير اللجنة الدائمة للتفسير رقم (SIC32) ضمن الفقرة (7) منه ان الموقع الالكتروني الخاص بالوحدة الاقتصادية والذي ينشأ عن التطوير ، والذي يكون لاجل الوصول الداخلي و الخارجي ، هو اصل غير ملموس مكون داخليا يخضع لمتطلبات المعيار IAS38 (SIC32,2016:7) . وهذا يشير الى القيام بالافصاح عن المواقع الالكترونية وفق المتطلبات الواردة في المعيار IAS38 .

1.1.17 الاداء المالي

عُرف الاداء المالي بأنه المقياس الذي يحدد مدى نجاح الوحدات الاقتصادية ، وان تعرض وجود الوحدة الاقتصادية واستمرارها للمخاطر بحسب الدراسة التي قام بها (lynch,2000) يكون نتيجة لفقدانها للمستوى المطلوب من الاداء المالي (صالح،33:2015). ويشير (Trivedi,2010) الى الأداء المالي بأنه العمل على تنفيذ نشاط مالي ، أي يشير إلى تحقيق اغراض مالية موضوعة يجري العمل على إنجازها، وهذه هي عملية قياس نتائج السياسات، والعمليات للوحدة الاقتصادية من حيث القيمة النقدية، فهو يوظف لقياس السلامة المالية للوحدة الاقتصادية على مدى مدة معينة من الزمن، كما يمكن أن توظف أيضا لمقارنة الوحدات الاقتصادية مماثلة في أنحاء الصناعة نفسها (العمودي،35:2016).

1.1.17.1 أهمية تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية

يمكن إبراز اهميته في النقاط الآتية (بلاسكة،7:2012):

1. تمكن الوحدة الاقتصادية من الإستغلال الأمثل لمواردها.
2. مساعدة الوحدة بالقيام بوظائفها بكفاءة.
3. اكتشاف الانحرافات لكل نشاط داخل الوحدة الاقتصادية ،مما يساعد في القيام بوظيفة الرقابة واتخاذ الإجراء التصحيحي لمنع تكرارها، فضلاً عن تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات .
4. ان نتائج تقييم الأداء تساعدة الوحدة الاقتصادية في تحديد الاستراتيجية الحالية أو تعديلها .
5. خلق نوع من المنافسة بين الإدارات والأقسام وبالتالي تحسين أداء الوحدة الاقتصادية ككل.
6. تحديد سبيل لتطوير الوحدة الاقتصادية بالقضاء على نقاط ضعفها.
7. تحقيق معايير الجودة على أساس المواصفات الموضوعة .
8. المساعدة باتخاذ القرارات ولاسيما الإستراتيجية منها.
9. ترتبط أهمية التقييم ارتباطا وثيقا بالتخطيط على كافة المستويات سواء على المستوى المحلي ، القطاعي، وكذلك على مستوى الوحدة الاقتصادية.

1.1.17.2 الاتجاه التقليدي والحديث لتقييم الاداء المالي وتطور مؤشرات الاداء

1. الاتجاه التقليدي لتقييم الاداء المالي ومؤشرات الاداء المالي التقليدية

ان الاتجاه التقليدي لتقييم الاداء والذي ويعرف ايضاً وحسب (Sinkey،2008) بالنموذج المحاسبي الذي يركز على العلاقة بين سعر السهم ونصيب السهم من الارباح التي حققتها الوحدة الاقتصادية يتوافق مع المبادئ المحاسبية اضافة الى انه سهل الاستخدام . ويقدم هذا النموذج اساس لقياس اداء الوحدة باستخدام تحليل النسب المالية بالاعتماد على القوائم المالية التي يتم اعدادها او عن طريق مقارنتها مع المنافسين ومن هذه المؤشرات الربحية والكفاءة والسيولة (دلول و مهدي،468:2016).

2. عيوب النماذج التقليدية في قياس الاداء

نظرا للتطور السريع للتكنولوجيا وحدة المنافسة أصبح من الصعب الاعتماد على نماذج القياس التقليدية في قياس الأداء نظرا للعيوب التي أصبحت تواجهه وأهمها ما يلي (بلاسكة،13-14:2012) :

أ. اعتماد النماذج التقليدية على قوائم مالية ذات قيم حددت بأسس وسياسات معينة كالتكلفة التاريخية، وتجاهلت تطور القيمة السوقية للعديد من عناصر الأصول .

ب. استنادها على القيم التاريخية : أذ تستند عادة على البيانات المنشورة والمتاحة بالقوائم المالية، وكل هذه البيانات حددت لفترات سابقة ظروف اختلفت عن الواقع الحالي أو المستقبلي، ولا يمكن اعتمادها واستخدامها لإدارة الأداء لفترات قادمة.

ج. تجاهل أثر العوامل الخارجية من منافسين ورضى العملاء.

د. تجاهل ظروف عدم التأكد واحتمالات الخطر المختلفة عند قياس الأداء الماضي: فاعتماد هذه النماذج مع افتراض ثبات ظروف البيئة المحيطة بالوحدة، وبافتراض عدم حدوث تغير مفاجئ أو غير متوقع، فإن قياس الأداء في هذه الظروف يتجاهل أثر التغيرات التي حدثت أثناء فترة التنفيذ لخطط العمل وطبيعة الأخطار التي واجهتها الوحدة خلال تلك الفترة مما يتطلب الاستعانة بأسلوب أكثر قدرة على إدخال مثل هذه العوامل ضمن عملية اتخاذ القرار من خلال نظم التغذية العكسية.

ه. غياب البعد الإستراتيجي: لدى كل وحدة اقتصادية غاية وأهداف تسعى إلى تحقيقها في ضوء إستراتيجية عمل طويلة الأجل ،ومثل هذه الملامح الإستراتيجية لا تتضمنها المؤشرات المالية للنموذج التقليدي.

و. غياب التنبؤ بالمستقبل :المحاسبة التحليلية هي علم تقريري وليس علم تقديري فهي تقرر ما حدث بالفعل ولا تقدر ما يمكن أن يحدث في المستقبل.
ز. التعامل مع الأهداف في الأجل القصير دون الأجل الطويل : تتعامل النماذج التقليدية لقياس الأداء على مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأهداف المحددة لها خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة واحدة، اي أن تقييم أداء الوحدة يتم في ضوء المدى القصير فقط، في حين قد تكون الوحدة اتخذت قرارات بإنفاق استثماري ضخم لا يتحقق منه عائد الا بعد مرور سنوات.

اما المؤشرات او النسب الشائعة والتي استخدمت على نطاق واسع ، فقد تم تطوير العديد من النسب المالية التي تتضمن العديد من المؤشرات داخل كل مجموعة من هذه المجموعات التي يمكن تجميعها على النحو التالي (Stjepanović1& Cita,2017:54):

1. نسب السيولة : وتتضمن (النسبة المتداولة ، السيولة السريعة ، صافي رأس المال العامل).
2. نسب الملاءة المالية:وتتضمن (الرافعة المالية ، المديونية،نسبة القروض الى حقوق الملكية).
3. نسب النشاط:وهي (معدل دوران المخزون، متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون، معدل دوران الذمم المدينة، متوسط فترة التحصيل ، معدل دوران الاصول) .
4. نسب قياس كفاءة الاصول :وهي (اجمالي دوران الاصول، معدل دوران الاصول المتداولة، نسبة دوران الاصول المتداولة).
5. نسب الربحية

أ. الربحية المرتبطة بالمبيعات : وتتضمن (هامش الربح ، هامش التشغيل) .
ب. نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات : وتتضمن (العائد على الاصول ، العائد على حقوق الملكية ، العائد على الاستثمار).

3. الاتجاه الحديث لتقييم الأداء المالي ومؤشرات الاداء المالي الحديثة

انتقل الاداء المالي الى مفهوم اوسع من مفهوم العوائد المالية والاقتصادية للمساهمين لينتقل بعدها ليأخذ مصالح أطراف أخرى من (مساهمين، موردين، عمال،...الخ) (الداوي،،222:2010) . كما يرى (سويسي،2010) ان الوحدات الاقتصادية التي تجعل من القيمة المحرك والهدف الي ترتكز عليه عمليات الإدارة يحتم عليها ضرورة اجراء التقييم الدوري سواء للوحدة ككل او لفروعها بما يسمح لها بالوقوف على قيمتها واتخاذ الاجراءات والقرارات المناسبة بحيث توجه كل الجوانب التشغيلية لخدمة هدف خلق القيمة ، ومن ثم فجميع مديري الوحدة وكوادرها يمكن ربطهم وتسخيرهم في خدمة هذا الهدف (قياس ادائهم بواسطة القيمة، ربط المكافات بخلق القيمة) (دلول و مهدي،470:2016).

خصائص الاتجاه الحديث لقياس الأداء : يمتاز الاتجاه الحديث لقياس الأداء بخصائص جاءت لسد الفجوة والنقص الحاصل في النماذج التقليدية وأن أهم الخصائص هي (بلاسكة،15:2012) :

أ. التركيز على عدة جوانب لقياس الأداء بالإضافة إلى الجانب المالي .
ب. اعتمادها في قياس الأداء على جوانب غير ملموسة كرضى الزبون والمسؤولية الاجتماعية للوحدة.
ج. الاهتمام والأخذ في الحسبان كافة اصحاب المصلحة عكس المدخل التقليدي الذي يركز على طرف واحد وهو المساهم أو صاحب رأس المال.
د. الاهتمام بالجانب الاستراتيجي إضافة للجانب التشغيلي المكمل للجانب الاستراتيجي.
ه. التركيز على العمل في الأجل الطويل والمتوسط والقصير.
و. محاولة إعطاء قياس أداء متكامل من خلال تركيزه على جميع الجوانب الملموسة وغير الملموسة .

ومن اهم هذه المؤشرات :

1- القيمة الاقتصادية المضافة Economic Value Added (EVA)
2- مؤشرات القيمة الثابتة Tobin's Q

1.1.18 المؤشرات غير المالية لقياس نجاح المواقع الالكترونية

لغرض تحقيق الاداء المالي الامثل للوحدة الاقتصادية وتقليل المخاطر وضمان استمرار الوحدة تحتاج الى مؤشرات غير مالية الى جانب المؤشرات المالية التي تم الاشارة اليها سابقاً لقياس المستوى المطلوب من الاداء المالي ، وفيما يخص المواقع الالكترونية فهناك عدد من المؤشرات غير المالية يمكن من خلالها قياس ادائه تمثلت بالاتي (Alsmadi et al.,2012):

1. قابلية الموقع للاستخدام : تقيس مدى سهولة استخدام المستخدمين للموقع الالكتروني والمعلومات أو الخدمات التي يقدمها من خلال العديد من السمات الداخلية التي يمكن من خلالها تقييم قابليتها للاستخدام وتشمل:

أ. معدل النجاح (أي ما إذا كان يمكن للمستخدمين أداء المهام المقصودة أم لا) .
ب. الوقت الذي تتطلبه كل مهمة في الموقع لإنجازها.
ج. الوقت الذي يستغرقه المستخدمون في التعرف على المهام والخدمات الموجودة على الموقع والتعرف عليها وإكمالها.
د. متوسط الخطأ أو معدل المستخدمين العاديين أو المتوسطين. يمكن قياس ذلك أيضا استنادا إلى نسبة بين المهام الناجحة إلى مهام الفشل التي ينفذها المستخدمون.

ه. رضا المستخدمين.
و. عدد الميزات أو الأوامر التي يستخدمها المستخدمون في الموقع الالكتروني (الفائدة) .
2. مقاييس الأداء: أي "قدرة الموقع الالكتروني على أداء خدماته بشكل صحيح وسريع" ويستخدم الأداء غالباً للإشارة إلى سرعة معالجة المعاملات . منها عدد الأشخاص الذين يزورون الموقع ومقاييس حركة المرور ، وزمن الاستجابة الذي يستغرقه عندما يقوم المستخدم بإجراء معاملة وينتظر استجابة الموقع.
3. مقاييس المرور والاستخدام: أحد مقاييس النجاح الرئيسية للموقع الالكتروني هو شعبيته أو عدد الأشخاص الذين يزورون هذا الموقع. وتشمل استخدام الموقع، زيارات الموقع والصفحات، تصنيف صفحات الموقع، الزوار (الزوار الفريدين والمتكررين ،لأول مرة) ، الصفحات الأكثر مشاهدة وطلباً.
4. المسار المناسب : المقياس الآخر هو المسار المناسب الذي يوضح مدة بقاء الزائرين على الموقع الالكتروني ، فكلما طالت مدة بقاء المستخدم، كلما كان الموقع أكثر صلة بالموضوع.
5. هناك بعض المقاييس التي يمكن وضعها إما في مؤشر العملاء،أو في المقاييس المالية أو تحت مقاييس المرور لأنها تجمع بين كل هذه الجوانب من هذه المقاييس(التكلفة لكل زائر،تكلفة الزبون المتوقع ، التكلفة لكل زبون ،معدل الارتداد، الإيرادات لكل زيارة).
6. مقاييس الاعمال او المالية : هناك العديد من المقاييس الشائعة الأخرى وتشمل:
أ. الكفاءة التشغيلية: قياس وتحديد كمية فوائد إدارة محتوى الموقع الالكتروني (WCM) (Web content management)
ب. تحسين الإيرادات: ربط ادارة محتوى الموقع الالكتروني (WCM) مع الإيرادات.
ج. وقت التسوق
7. مقاييس مركز الاتصال: من هذه المقاييس(التكلفة لكل حالة ، دقة الاتصال الأول ، حجم المكالمات ، وقت انتظار الزبائن) ويمكن تصنيف هذه المقاييس ضمن مقاييس الإنتاجية والجودة ورضا العملاء.
8. مقاييس الزبون التسويقية : وترتبط هذه المقاييس بالخدمات التي قد يقدمها الموقع. من أمثلة هذه المقاييس (الوصول ، وربحية المنتج ، وحقوق ملكية العلامة التجارية).
9. مقاييس التسويق: وتشمل هذه المقاييس على سبيل المثال (عدد الانطباعات،عدد النقرات من قبل المستخدمين، الاستشهادات / روابط موثوقة ، تصنيف الموقع الالكتروني، معدل الزيارات الجديدة للعائدين).
10. مقاييس جودة العملية: وهي مرتبطة بالأنشطة والعمليات التي تحدث في تلك المواقع. وهي تتعلق بالذاكرة والحد الأقصى لاستخدام الذاكرة في أنشطة الموقع. قد يشمل أيضًا مقدار الوقت اللازم لإنجاز مهام معينة في الموقع.
11. المقاييس الهيكلية : يمكن جمع هذه المقاييس من مكونات الموقع. وتتضمن وصفاً للقيم الرقمية للعناصر الهيكلية للموقع الالكتروني مثل عدد الروابط (أي الروابط الداخلية) ، صفحات الموقع ، النماذج ، الإطارات ، مربعات النص ، إلخ.
12. مقاييس الجودة: هناك العديد من المقاييس المرتبطة بالجودة، منها مايتعلق بالأخطاء في الصفحات ، وتسجيلات الدخول الفاشلة ، والأخطاء ، والتعطل .
13. مقاييس أمان الموقع الالكتروني:تشمل مقاييس الأمان للمواقع الالكترونية بعدد من المؤشرات منها تسرب المعلومات وعدم كفاية المصادقة والترخيص ، ويقترح العديد من المقاييس بناءً على التهديدات التي يمكن ان يتعرض لها الموقع وتشمل:
أ. التعرض (Exposure) أو الاكتشـــاف (discoverability) مثلا عدد نقاط الضـــعف ، أو عدد الأيام التي يتعرض لها الموقع الالكتروني الى تهديدات كل شهر أو سنة.
ب. الخسارة أو معدل التعرض السنوي المتوقع .

1.1.19 التقارير المالية ودور المواقع الالكترونية كأصل غير ملموس في ممارسات التحليل المالي

بالعودة الى مفهوم الافصاح الذي يمثل اظهار المعلومات الضرورية في التقارير المالية ، فأن من اهم اهداف التقارير المالية هو توفير المعلومات لمستخدميها لمساعدتهم في تقييم اداء الوحدة الاقتصادية واتخاذ القرارات المهمة ، لذا فهي تعتبر المرتكز الاساسي الذي يُمكن المستخدمين من الخروج باستنتاجات عن الوضع المالي للوحدة والتنبؤ بادائها المستقبلي بأستخدام ادوات وتقنيات التحليل المالي. وبهذا الصدد يشير (مطر،2004) في اطار تناوله التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح الى اغراض المحاسبة المالية والذي يتمحور في نهاية الامر حول غرض رئيسي هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالوحدة الاقتصادية مصدرة البيانات،وتهيئ لهؤلاء المستخدمين بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التعرف على واقع الاداء للوحدات الاقتصادية وامكانية التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية لتلك الوحدة كقوتها الايرادية المستقبلية مثلا او قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة او طويلة الاجل (مطر،2004:331). وبحسب (Bolo, 2007) فالتقارير المالية تعتبر أحد أهم منتجات النظام المحاسبي والتي من خلالها تحاول الوحدة الاقتصادية توفير المعلومات الضرورية للمستخدمين لاتخاذ

القرارات الاقتصادية لتقييم ربحية وأداء الوحدة الاقتصادية. كما إن قياس المعلومات الواردة فيها وتوفيرها يجعل من الممكن تقييم الأداء السابق وإجراء تقييم فعال والتنبؤ بالارباح المستقبلية والأنشطة المحتملة (Mohammadi,2014:104) .

كما يشير (Kaliski,2001) أن التقرير المالي الجيد يشدد على العناصر المالية وعلى العلاقات المتبادلة بينها ، بحيث يمكن للمستخدم إجراء المقارنات بينها بسهولة واتخاذ القرارات المناسبة ، كما يلقي الضوء على الأداء المالي للوحدة في الماضي والحاضر بحيث يمكن للمستخدم أن يتنبأ بالأداء المالي المستقبلي للوحدة (Al-Dmour ,et al.,2018:3).

اما التحليل المالي فقد عرّفه (Hingorani & Ramanathan,1973) بأنه دراسة متعمقة للعلاقة السببية بين المركز المالي والربحية اذ يتضمن التحليل المالي ثلاث خطوات هي اختيار وعلاقة وتقييم القوائم المالية ، اذ لا يعد التقييم السليم والملائم لأداء الوحدة الاقتصادية مهماً للمقرضين والمستثمرين والمساهمين فحسب ، بل أيضاً للوحدات الاقتصادية المنافسة العاملة في نفس القطاع ، ويرى (Prasad et al .,2011) ان السلامة المالية للوحدة هي مصدر قلق لكل مستثمر وأصحاب المصلحة في الوحدة (Naz,et al.,2016:83). وفي ممارسة التحليل المالي تُستخدم النسب المالية بشكل أساسي لبساطتها وإضافتها قيمة للمعلومات اذ ان هذه النسب تجعل من الممكن تحليل تطور الوضع المالي للوحدة الاقتصادية كما تعد النسب المالية من أكثر طرق التحليل المالي شيوعاً والأكثر استخداماً ايضاً وذلك لأنها يمكن استخدامها كبيانات إدخال لنماذج رياضية أكثر تعقيداً (Myšková& Hájek,2017:97). كما ان تحليل المؤشرات او النسب المالية يسلط الضوء على العلاقات المهمة ويقلل من حجم التفاصيل المالية إلى شكل يمكن من تحليل الحقائق والعلاقات المهمة من خلال فحص هذه العلاقات، كما يمكن تقييم مواطن القوة المالية والضعف للوحدة الاقتصادية والمشكلات المحتملة (Burkhardt,2013:1).

وللاصول غير الملموسة دور مهم في الاداء المالي للوحدة ، فيرى كل من (Erawati & Sudana,2005) أن هذه الأصول ستؤثر على نتائج ومؤشرات الأداء المالي للوحدة الاقتصادية والذي ينعكس في عائد الوحدة ودخلها. في حين ان (Appelbaum et al. ,2017) اشارو أن هذه الأصول تؤثر على سرعة وأداء الأعمال وكذلك (Kothari et al.,2002) وجدو أنه عندما تزداد نفقات البحث والتطوير ، فإن أرباح الشركات في المستقبل ستزداد ايضاً (zhang,2017:752). من جانب اخر اشار آخرون الى اهمية نفقات البحث والتطوير وذلك لانها تحتل مكانة مهمة من حيث الأداء والقيمة ومخاطر الأصول غير الملموسة، ويجد (Sougiannis,1994) انها تؤثر على القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية وتؤثر كذلك على أداء الوحدة والتي تنعكس في الدخل والعائد ، اما بموجب معيار IAS38 يمكن حساب نفقات البحث والتطوير كمصروفات أو أصول وسيؤثر هذا الاختيار على الأداء المالي ، ولكن من الصعب تقدير التأثير لأن هذه النفقات تزيد من عدم تناسق المعلومات بين المساهمين والمديرين (Gamayuni,2015:203). ويعد انخفاض قيمة هذه الأصول أحد علامات التحذير المبكر من الضائقة المالية لأن الأصول غير الملموسة هي أول من ينخفض في قيمة الوحدات الاقتصادية ذات الأداء الضعيف والمتعثر. كما يتيح الوصول إلى قياس نسبة إجمالي الأصول التي تشمل الأصول غير الملموسة للمستثمرين تقييم تأثير الظروف الاقتصادية المتراجعة الأوسع نطاقاً والمحددة للوحدة على قيمة الوحدة (Wyatt& Abernethy,2003:28).

وفيما يخص المواقع الالكترونية كأصل غير ملموس فيعتبر تقييم وإدارة مثل هذه الاصول هما المفتاح لتصميم الإستراتيجية للأداء المالي للوحدة الاقتصادية وذلك لان الاستثمار في هذه الأصول بمثابة تشجيع للأداء العالي للوحدات الاقتصادية وتوفر أساس للميزة التنافسية (Njuguna,2012:25). وبالتالي يعد هذا العنصر مهم في عملية التحليل اذ ان كافة الأصول سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة هي وسيلة لإنتاج السلع والخدمات ، لذا يقترح (Cohen ,2009) أن الخصائص ذات الصلة يمكن تقديرها من خلال الزيادة في الأداء المالي للوحدة الاقتصادية التي توظف هذه الأصول ، عندئذ تكون قيمة الأصل غير الملموس هي الزيادة في قيمة الوحدة بسبب الأداء المحسن (Owolabi et al.,2016:24) .

3 المحور الثالث/ الجانب العملي

لغرض الوقوف على عملية الافصاح عن المواقع الالكترونية كاصل غير ملموس واثره على تحسين الاداء المالي للمصارف عينة البحث وبما يُمكن من اختبار فرضيات البحث لابد من بيان اثر الافصاح المحاسبي على القوائم المالية الرئيسية قبل وبعد الابلاغ المالي وكذلك قبل وبعد عملية اعادة التقييم ، وسيتم التركيز على كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لكل من مصرف (الخليج التجاري، الجنوب الاسلامي والموصل للتنمية والاستثمار) لبيان هذا الاثر ، وكانت النتائج المتحققة للافصاح عن المواقع الالكترونية في هذه المصارف كالاتي:

3.1 الافصاح عن المواقع الالكترونية في القوائم المالية قبل وبعد الابلاغ المالي

1. قائمة المركز المالي

جدول (2)

اجمالي الموجودات قبل وبعد الابلاغ المالي

اسم المصرف	اجمالي الموجودات قبل الابلاغ المالي	اجمالي الموجودات بعد الابلاغ المالي	قيمة الموقع الالكتروني	نسبة قيمة الموقع الالكتروني الى اجمالي الموجودات %
مصرف الخليج	603312990	603373730	66690	0.0001
مصرف الجنوب	276227313	276244931	176180	0.0006
مصرف الموصل	409740060	409791549	51489	0.0001

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

يتبين من اعلاه ان اجمالي الموجودات لكافة المصارف عينة البحث قد زادت بعد الابلاغ المالي عن المواقع الالكترونية كأصل غير ملموس أذ بلغ قيمة الموقع لاجمالي الموجودات (0.0001 ، 0.0006 ، 0.0001) على التوالي وهي نسبة تعتبر لابأس بها عند الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة الموجودات المصرفية المتمثلة بالنقد وما يعادلها والتي تشكل النسبة الاكبر من موجوداتها ، وعليه فأن هذه النسب ستختلف في الوحدات الاقتصادية التي تعتمد بشكل كبير في نشاطها على المواقع الالكترونية وخاصة التجارية منها .

2. الاحتياطيات والارباح المحتجزة (الارباح المدورة):

جدول (3)

الاحتياطيات والارباح المحتجزة قبل وبعد الابلاغ المالي (المبالغ بالالف دينار)

اسم المصرف	الاحتياطي الالزامي قبل الابلاغ المالي	الاحتياطي الالزامي بعد الابلاغ المالي	نسبة التغير زيادة (نقصان)	الارباح المدورة قبل الابلاغ المالي	الارباح المدورة بعد الابلاغ المالي	نسبة التغير زيادة (نقصان)
الخليج	9383564	9384368	0.0001	18220853	18280789	0.003
الجنوب	167829	168710	0.01	2456066	2472803	0.01
الموصل	6951100	6951250	0.00002	4571306	4616117	0.01

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

يتبين من خلال الجدول اعلاه ان الابلاغ المالي عن المواقع الالكترونية قد انعكس ايضاً على زيادة في الاحتياطيات بلغت (0.0001 ، 0.01 ، 0.00002) على التوالي وكذلك زيادة الارباح المدورة بعد الابلاغ المالي بلغت (0.003 ، 0.01 ، 0.01) على التوالي.

3. قائمة الدخل (كشف العمليات الجارية)

فيما يلي جدول (4) يبين فيه التغيرات الحاصلة في صافي الدخل بعد الابلاغ المالي عن المواقع الالكترونية في المصارف التجارية عينة البحث :

جدول (4)

التغيرات في صافي الدخل قبل وبعد الابلاغ المالي عن المواقع الالكترونية

اسم المصرف	صافي الدخل قبل الابلاغ المالي	صافي الدخل بعد الابلاغ المالي	نسبة التغير زيادة (نقصان)
مصرف الخليج	4230107	4246172	0.004
مصرف الجنوب	3127490	3145107	0.006
مصرف الموصل	2584498	2587482	0.001

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

ويتبين من اعلاه ان هناك زيادة في صافي الدخل عند الابلاغ المالي عن المواقع لكافة المصارف التجارية عينة البحث بلغت (0.004 ، 0.006 ، 0.001) على التوالي، اذ تعود تلك الزيادة الى انخفاض في التكاليف نتيجة تعديل التكاليف المتكبدة لشراء المواقع الالكترونية ورسملة تكاليف الموقع الالكتروني المكون داخلياً .

3.2 الافصاح عن المواقع الالكترونية في القوائم المالية قبل وبعد اعادة التقييم

بعد ان تم بيان النتائج المتحققة للافصاح عن المواقع الالكترونية كأصل غير ملموس في القوائم المالية ، سيتم بيان نتائج الافصاح عن المواقع الالكترونية قبل وبعد اعادة التقييم لها في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وكالاتي:

1. قائمة المركز المالي

جدول (5)

قيمة الموقع الالكتروني قبل وبعد اعادة التقييم للمواقع الالكترونية

اسم المصرف	قيمة الموقع الالكتروني قبل اعادة التقييم	قيمة الموقع الالكتروني قبل اعادة التقييم	ارباح (خسائر)
مصرف الخليج	66690	41452	(25238)
مصرف الجنوب	176180	179622	3442
مصرف الموصل	ـــــ	51489	51489

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

من الجدول اعلاه يتبين ان عملية اعادة التقييم اوضحت اي من المصارف قد زادت قيمة موقعها الالكتروني في نهاية السنة وبالعكس ، وهذا يعطي مؤشرا للادارة للوقوف على اسباب الانخفاض في قيمتها خصوصاً وان عملية التقييم قد ارتبطت باسعار السوق لمكونات الموقع والتقادم الاقتصادي له وكلف الاستحداث والتطوير ،وقد انعكس ذلك على الموجودات والاحتياطيات والارباح المحتجزة وكما موضح في الجداول ادناه:

جدول (6)

أجمالي الموجودات قبل وبعد اعادة التقييم للمواقع الالكترونية

اسم المصرف	اجمالي الموجودات قبل اعادة التقييم	اجمالي الموجودات قبل اعادة التقييم	نسبة التغير الزيادة (النقصان)
مصرف الخليج	578424035	578373257	(0.0008)
مصرف الجنوب	298824808	298863486	0.0001
مصرف الموصل	409740060	409791549	0.0001

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

جدول (6)

الاحتياطيات والارباح المحتجزة قبل وبعد اعادة التقييم للمواقع الالكترونية

اسم المصرف	الاحتياطي الالزامي قبل اعادة التقييم	الاحتياطي الالزامي بعد اعادة التقييم	نسبة التغير الزيادة (النقصان)	الارباح المحتجزة قبل اعادة التقييم	الارباح المحتجزة بعد اعادة التقييم	نسبة التغير الزيادة (النقصان)
مصرف الخليج	9414404	9412757	(0.0002)	9056842	9007711	(0.005)
مصرف الجنوب	204830	206548	0.008	755062	787695	0.04
مصرف الموصل	6951100	6951250	0.00002	4571306	4616117	0.01

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

ومن اعلاه يستنتج ان اعادة التقييم للمواقع الالكترونية كأصل غير ملموس اثر بالزيادة والنقصان على كل من الموجودات والارباح المحتجزة والاحتياطيات ، اذ بلغت نسبة التغير في الاحتياطي الالزامي قبل وبعد اعادة التقييم ((0.0002) ، 0.008 ، 0.00002). في حين بلغت نسبة التغير في الارباح المحتجزة قبل وبعد التقييم ((0.005) ، 0.04 ، 0.01) على التوالي . بالاضافة الى ذلك تأثر حساب النقدية بعد القيام بأحتساب الاطفاء للموقع الالكتروني لمصرف الخليج نتيجة احتساب الاطفاء وفق نظام الاحلال أذ انخفض حساب النقد بمقدار (7690) الف دينار، وبالتالي فأن احتساب الاطفاء للموقع لايؤثر على تكاليف الاطفاء فقط وانما في حساب النقدية ايضاً .

2. قائمة الدخل

جدول (7)

التغيرات في صافي الدخل قبل وبعد اعادة التقييم للمواقع الالكترونية

اسم المصرف	صافي الدخل قبل التقييم	صافي الدخل بعد التقييم	نسبة التغير الزيادة (النقصان)
مصرف الخليج	600715	567787	(0.06)
مصرف الجنوب	740020	756753	0.02
مصرف الموصل	2584498	2587482	0.001

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

حقق مصرف الخليج التجاري انخفاضاً في صافي الدخل بعد اعادة تقييم الموقع الالكتروني بنسبة (0.06) تمثل مبلغ الاطفاء للموقع والخسارة التي تحققت من عملية اعادة التقييم ، في حين ان الزيادة التي حققها كل من مصرف الجنوب الاسلامي البالغ نسبتها (0.02) ومصرف الموصل للتنمية البالغ بنسبة (0.001) دينار فقد كانت بسبب انخفاض في التكاليف نتيجة رسملة المصاريف التي تم الاعتراف بها ضمن كلفة الموقع بالنسبة لمصرف الموصل وانخفاض التكاليف المتعلقة بقسط اطفاء الموقع الخاص بمصرف الجنوب .

ومن خلال ما ورد اعلاه يتم قبول الفرضية الرئيسية الاولى التي نصت على "امكانية الافصاح عن المواقع الالكترونية في القوائم المالية ".

2. **احتساب وتحليل مؤشرات الاداء المالي لنتائج تقييم الاداء للمصارف عينة البحث في ظل الابلاغ المالي عن المواقع الالكترونية كأصل غير ملموس**

يتناول المبحث الحالي احتساب قيم الأداء المالي للمصارف عينة البحث وفق نتائج النسب المالية وفقاً للقوائم المالية قبل وبعد الابلاغ المالي عن المواقع الالكترونية واعادة تقييمها في السنة التي تليها.

أ. نسبة المديونية = اجمالي المطلوبات /اجمالي الموجودات (Schönbohm,2013:13)

جدول (8)
نسبة المديونية

					جدول (8) نسبة المديونية							
الحساب	الخليج				الجنوب				الموصل			
	قبل الابلاغ المالي	بعد الابلاغ المالي	قبل اعادة التقييم	بعد اعادة التقييم	قبل الابلاغ المالي	بعد الابلاغ المالي	قبل اعادة التقييم	بعد اعادة التقييم	قبل الابلاغ المالي	بعد الابلاغ	قبل اعادة التقييم	بعد اعادة التقييم
اجمالي المطلوبات	282425649	282425649	263863593	263863593	22941195	22941195	47051745	47051745	143965901	143965901	143965901	143965901
اجمالي الموجودات	603312990	603373730	578424035	578373257	276227313	276244931	298824808	298863486	409740060	409791549	409740060	409791549
النسبة	0.4681	0.4683	0.45617	0.45622	0.0831	0.0831	0.158	0.157	0.35135	0.35131	0.3514	0.3513
نسبة التغير	0.0002		0.00005		0		(0.001)		(0.00004)		(0.0001)	

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

يتبين من خلال تحليل القوائم المالية حسب الجدول (8) ان هناك ارتفاع في نسب المديونية لمصرف الخليج أذ بلغت النسبة قبل الابلاغ المالي (0.4681) في حين ارتفعت بعد الابلاغ المالي لتصل الى (0.4683) بنسبة تغير بلغت (0.0002) ،كما ارتفعت هذه النسبة بعد اعادة تقييم الموقع اذ بلغت نسبة المديونية قبل اعادة التقييم (0.45617) لترتفع الى (0.45622) بعد اعادة التقييم بنسبة تغير (0.00005). اما مصرف الجنوب فلا يوجد اي تأثير يذكر بعد الابلاغ المالي في حين انخفضت نسبة المديونية بعد اعادة التقييم اذ بلغت قبل اعادة التقييم (0.158) لتنخفض الى (0.157) وبنسبة تغير (0.001)، وكذلك مصرف الموصل فقد كانت نسبة المديونية قبل الابلاغ المالي (0.35135) لتنخفض الى (0.35131) بنسبة تغير بلغت (0.00004) ، كما انخفضت نسبة المديونية بعد اعادة التقييم الى (0.3513) بعد ان كانت (0.3514) قبل اعادة التقييم بنسبة تغير(0.0001) . ان ما ورد اعلاه يشير الى عدم وجود فروقات معنوية في نسبة المديونية قبل وبعد الابلاغ المالي واعادة تقييمه اي ان الابلاغ المالي لم يؤثر على نسبة المديونية ، وعليه ومن خلال ما ورد اعلاه يتم قبول الفرضية الفرعية الاولى من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على انه "لاتوجد فروقات في مديونية المصارف التجارية حسب معدل المديونية قبل وبعد الابلاغ المالي ".

ب. العائد على الموجودات ROA ويحسب بالصيغة الاتية (البرواري،2013:52) :

العائد على الموجودات ROA = صافي الربح /متوسط اجمالي الموجودات

					جدول (9) معدل العائد على الموجودات ROA							
	الخليج				الجنوب				الموصل			
الحساب	قبل الابلاغ المالي	بعد الابلاغ المالي	قبل اعادة التقييم	بعد اعادة التقييم	قبل الابلاغ المالي	بعد الابلاغ المالي	قبل اعادة التقييم	بعد اعادة التقييم	قبل الابلاغ المالي	بعد الابلاغ المالي	قبل اعادة التقييم	بعد اعادة التقييم
صافي الربح	4230107	4246172	600715	567787	3127490	3145107	740020	756753	2584498	2587482	2584498	2587482
اجمالي الموجودات	702667512	702697882	590898883	590873494	579052814	579061623	287534870	2875542085	409573615	409599359	409573615	409599359
	0.006	0.006	0.001	0.00096	0.00540	0.00543	0.00257	0.00263	0.00631	0.00632	0.00631	0.00632
	0		(0.00004)		0.00003		0.00006		0.00001		0.00001	

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

يتضح من خلال تحليل القوائم المالية في الجدول (9) بعدم وجود اي تأثير للابلاغ المالي على القوائم المالية لمصرف الخليج اذ بلغ معدل العائد على الموجودات (0.006) ، في حين ارتفعت النسبة لمصرف الجنوب اذ بلغ بعد الابلاغ المالي (0.00543) بعد ان كانت (0.00540) قبل الابلاغ المالي بنسبة تغير بلغت (0.00003) وكذلك ارتفع معدل العائد على الموجودات بعد اعادة التقييم اذ بلغ (0.00263) بعد ان كانت (0.00257) . كما ارتفع هذا المعدل لمصرف الموصل اذ بلغت النسبة قبل الابلاغ المالي (0.00631) لتصل الى (0.00632) بعد الابلاغ المالي بنسبة تغير بلغت (0.00001)، كذلك ارتفعت النسبة بعد اعادة التقييم اذ بلغت (0.00632) في حين كانت قبل اعادة التقييم (0.00631) بنسبة تغير (0.00001) . ان ما ورد اعلاه يشير الى عدم وجود فروقات معنوية للعائد على الموجودات قبل وبعد الابلاغ المالي واعادة تقييمه اي ان الابلاغ المالي لم يؤثر على معدل العائد على الموجودات، وعليه ومن خلال ما ورد اعلاه يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية التي نصت على " لاتوجد فروقات في ربحية المصارف التجارية حسب معدل العائد على الموجودات (ROA) قبل وبعد الابلاغ المالي ".

ج. العائد على الاستثمار ROI ويحسب بالصيغة الاتية (البرواري،2013:52) :

العائد على رأس المال المستثمرROI = صافي الربح/ رأس المال المستثمر

رأس المال المستثمر = رأس المال العامل + إجمالي الموجودات طويلة الأجل

جدول (10)

العائد على الاستثمار ROI

	الخليج				الجنوب				الموصل			
الحساب	قبل الابلاغ المالي	بعد الابلاغ المالي	قبل اعادة التقييم	بعد اعادة التقييم	قبل الابلاغ المالي	بعد الابلاغ المالي	قبل اعادة التقييم	بعد اعادة التقييم	قبل الابلاغ المالي	بعد الابلاغ المالي	قبل اعادة التقييم	بعد اعادة التقييم
صافي الربح	4230107	4246172	600715	567787	3127490	3145107	740020	756753	2584498	2587482	2584498	2587482
راس المال المستثمر	320887341	320948081	314560442	314509664	253286119	253303736	251773063	251811741	265774159	265825648	265774159	265825648
النسبة	0.01323	0.01318	0.00191	0.00181	0.01235	0.01242	0.00294	0.00301	0.00972	0.00973	0.00972	0.00973
نسبة التغير	(0.00005)		(0.0001)		0.00007		0.00007		0.00001		0.00001	

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية للمصارف عينة البحث

يتبين من خلال تحليل القوائم المالية حسب الجدول (10) ان هناك انخفاض في معدل العائد على الاستثمار لمصرف الخليج أذ بلغت النسبة قبل الابلاغ المالي (0.01323) لتنخفض بعد الابلاغ المالي لتصل الى (0.01318) بنسبة تغير بلغت (0.00005) ، كما انخفضت هذه النسبة بعد اعادة تقييم الموقع الالكتروني اذ بلغت قبل اعادة التقييم (0.00191) لتنخفض الى (0.00181) بنسبة تغير (0.0001). اما مصرف الجنوب فقد ارتفع معدل العائد على الاستثمار بعد الابلاغ المالي اذ بلغ (0.01242) بعد ان كان قبل الابلاغ (0.01235) ، كما زاد معدل العائد بعد اعادة التقييم اذ بلغ (0.00301) بعد ان كان قبل اعادة التقييم (0.00294) وبنسبة تغير ثابتة بلغت (0.00007) ،وارتفع معدل العائد لمصرف الموصل اذ بلغ قبل الابلاغ المالي (0.00972) ليرتفع الى (0.00973) بنسبة تغير بلغت (0.00001) ، كما زاد معدل العائد بعد اعادة التقييم ليصل بنفس نسب معدل العائد على الاستثمار قبل وبعد الابلاغ المالي عن المواقع الالكترونية وذلك لان الابلاغ المالي واعادة التقييم تمت في نفس السنة . ان ما ورد اعلاه يشير الى عدم وجود فروقات معنوية للعائد على الاستثمار قبل وبعد الابلاغ المالي واعادة تقييمه اي ان الابلاغ المالي لم يؤثر على معدل العائد على الاستثمار ، وعليه ومن خلال ما ورد اعلاه يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على انه " لاتوجد فروقات في ربحية المصارف التجارية حسب معدل العائد على الاستثمار (ROI) قبل وبعد الابلاغ المالي".

د. القيمة الاقتصادية المضافة EVA وتحسب وفق الصيغة الاتية (دلول و مهدي ،:4712016) :

القيمة الاقتصادية المضافة EVA = صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة NOPAT – رأس المال المستثمر IC × متوسط التكلفة المرجحة لرأس ابلمال WACC

تم احتساب القيمة الاقتصادية المضافة لكل من مصرف الخليج التجاري ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، اما مصرف الجنوب فلم يتم احتساب القيمة الاقتصادية له لعدم تداول اسهمه في سوق العراق للاوراق المالية ، وقد تم احتساب القيمة الاقتصادية المضافة وفق الخطوات الاتية :

1- سيتم احتساب القيمة الاقتصادية المضافة وفق الصيغة التالية :

صافي الربح بعد الضرئب
+ مخصص الديون المعدومة
+ كلفة البحث والتطوير
+ الزيادة في احتياطي تقييم المخزون Lifo
الايجار التشغيلي
+ اطفاء شهرة المحل
+الخسائر غير العادية
الارباح غير العادية
كلفة الاستثمار
القيمة الاقتصادية المضافة

2- تم احتساب متوسط التكلفة المرجحة لراس المال WACC وفق المعادلة التالية :

$$WACC = \frac{D}{D+E} KD(1-T) + \frac{E}{D+E} KE$$

اذا تمثل:

D = القيمة الدفترية الاجمالية للديون طويلة الاجل ذات الفائدة

E = القيمة الدفترية الاجمالية لحق الملكية

T = نسبة ضريبة الدخل

KD = معدل الفائدة على الديون (قبل الضريبة)

كما تم استخراج نسبة العائد المطلوب مشتق من نموذج تسعير الموجودات الرأسمالية CAPM وفق الصيغة الاتية : $Ke = Krf + Bj\ (Km - Krf)$

Krf = معدل عائد حوالات الخزينة للبنك المركزي

Km = معدل مؤشر العائد في سوق العراق للاوراق المالية

Bj = بيتا وتقدر معامل بيتا المخاطر المنتظمة للمصرف j التي تم استخراجها بأستخدام نموذج السوق

$$Bj = \frac{COV}{VAR}$$

وقد تم احتساب القيمة المضافة للمصرفين وفق الصيغة اعلاه لتكون النتائج كالاتي :

جدول (11)
القيمة الاقتصادية المضافة EVA

المصرف	قبل الابلاغ المالي	بعد الابلاغ المالي	الفرق	قبل اعادة التقييم	بعد اعادة التقييم	الفرق
الخليج	(553349510)	(553440651)	(91141)	(1463859761)	(1463892689)	(32928)
الموصل	(75446167658)	(75460777361)	(14609703)	(75446167658)	(75460777361)	(14609703)

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين

يتضح من الجدول (11) ان القيمة الاقتصادية المضافة لمصرف الجنوب قد انخفضت بعد الابلاغ المالي عن المواقع الالكترونية اذ بلغ الانخفاض (91141) الف دينار وكذلك الحال بعد اعادة التقييم اذ انخفضت القيمة الاقتصادية بحدود (32928) الف دينار بعد اعادة تقييم الموقع الالكتروني ، كذلك الحال بالنسبة لمصرف الموصل اذ بلغ نسبة الانخفاض في القيمة الاقتصادية المضافة بعد الابلاغ المالي واعادة التقييم بحدود (14609703) الف دينار. ان ما ورد اعلاه يشير الى ان المصرف لم يولد عائداً كافياً لتغطية راس المال قبل الابلاغ المالي عن الموقع الالكتروني وبعده ، وعليه ومن خلال ما ورد اعلاه يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على انه " لاتوجد فروقات في قيمة المصارف التجارية حسب القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) قبل وبعد الابلاغ المالي".

هـ . مؤشر القيمة الثابتة Tobin's Q

تم احتساب مؤشر القيمة الثابتة Tobin's Q لكل من مصرف الخليج التجاري ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، اما مصرف الجنوب فلم يتم احتساب هذا المؤشر له لعدم تداول اسهمه في سوق العراق للاوراق المالية وبالتالي لاتوجد قيمة سوقية له ، ويتم احتساب مؤشر القيمة الثابتة وفق الصيغة الاتية (Cho,et al.,2019:14) :

Tobin's Q = (القيمة السوقية للأسهم العادية القائمة + القيمة السوقية للأسهم الممتازة القائمة + القيمة الدفترية للديون) / القيمة الدفترية للأصول

جدول (12)
مؤشر القيمة الثابتة

التفاصيل	الخليج				الموصل			
	قبل الابلاغ المالي	بعد الابلاغ المالي	قبل اعادة التقييم	بعد اعادة التقييم	قبل الابلاغ المالي	بعد الابلاغ المالي	قبل اعادة التقييم	بعد اعادة التقييم
القيمة السوقية للاسهم العادية	117000000	117000000	75000000	75000000	4040000	40400000	4040000	40400000
القيمة السوقية للاسهم العادية	——	——	——	——	—	——	—	——
القيمة الدفترية للديون	——	——	——	——	1561036	1561036	1561036	1561036
القيمة الدفترية للموجودات	603312990	603373730	578424035	578373257	409407169	409791549	409407169	409791549
	0.19393	0.19391	0.12966	0.12967	0.014	0.102	0.014	0.102
	(0.00002)		0.00001		0.088		0.088	

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين

يتبين من خلال تحليل القوائم المالية حسب الجدول (12) ان هناك انخفاض في مؤشر القيمة الثابتة لمصرف الخليج بعد الابلاغ المالي أذ بلغت نسبة الانخفاض(0.19391) بعد ان كانت (0.19393) بنسبة تغير بلغت (0.00002)، في حين زادت بعد اعادة التقييم اذ بلغت (0.12967) بعد ان كانت (0.12966) بنسبة ارتفاع بلغت (0.00001) . وارتفع مؤشر القيمة الثابتة بالنسبة لمصرف الموصل اذ بلغت نسبة الارتفاع بعد الابلاغ المالي (0.102) بعد ان كان (0.014) قبل الابلاغ المالي وهذه النسب تعبر ايضا عن النسب قبل وبعد اعادة التقييم بنسبة تغيير بلغت (0.088) .

ان ما ورد اعلاه يشير الى عدم وجود فروقات معنوية لمؤشر القيمة الثابتة قبل وبعد الابلاغ المالي اي ان الابلاغ المالي لم يؤثر على مؤشر القيمة الثابتة أذ ان مؤشر القيمة الثابت كان اقل من (1) في كلتا الحالتين وهذا يعطي مؤشرا بان المصرف لا يُدير أصوله غير الملموسة بفاعلية ، وعليه ومن خلال ما ورد اعلاه يتم قبول الفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على انه " لاتوجد فروقات في قيمة المصارف التجارية حسب ومؤشر القيمة الثابت Tobins Q قبل وبعد الابلاغ المالي" .

و. معدل نمو ايراد الخدمات الالكترونية

لغرض الوقوف على مدى تحقق المنافع الاقتصادية المتدفقة من استخدام الموقع الالكتروني من الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة سوف يتم أخذ الايرادات المتحققة من الخدمات المقدمة بدايةً ونسبتها الى قيمة الموقع ومن ثم

استخراج معدل النمو لهذه الايرادات ، ونظراً لان المصارف عينة البحث تقدم خدماتها المصرفية الالكترونية مجاناً عدا مصرف الخليج فسيتم اخذ ايرادات الخدمات الالكترونية المتحققة من موقعه الالكتروني .
نسبة ايرادات الخدمات الالكترونية لعام 2017 = ايراد الخدمات الالكترونية ÷ قيمة الموقع الالكتروني

جدول (13)

التفاصيل	2017	2018
ايراد الخدمات الالكترونية	119856	64313
قيمة الموقع الالكتروني	66690	41452
نسبة ايراد الخدمات الالكترونية الى قيمة الموقع الالكتروني	1.80	1.55
نسبة التغير	(2.04)	

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين

يتبين من الجدول (13) ان هناك انخفاض في نسبة الايرادات المتحققة لمصرف الخليج المتحققة من استخدام الموقع الالكتروني أذ بلغت النسبة في 2017 (1.80) لتنخفض في عام 2018 لتصل الى (1.55) بنسبة تغير بلغت (0.25) .
اما نسبة نمو ايرادات الخدمات الالكترونية فهي = الزيادة في الايرادات ÷ الايرادات

2017 = (34223-119856) ÷ 34223

2018 = (119856-64313)÷119856

التفاصيل	2017	2018
الزيادة في الايرادات	85633	(55543)
الايرادات السابقة	34223	119856
معدل النمو في الايرادات	2.50	(0.46)
نسبة التغير	(2.96)	

المصدر:الجدول من اعداد الباحثين

يتبين من الجدول اعلاه ان هناك انخفاض في نسبة نمو الايرادات المتحققة لمصرف الخليج أذ بلغت النسبة في 2017 (2.25) لتنخفض في عام 2018 لتصل الى (0.46) بنسبة تغير بلغت (2.96) . ان ما ورد اعلاه يشير الى وجود فروقات في معدل نمو الايرادات بعد الابلاغ المالي واعادة تقييمه ، وعليه ومن خلال ما ورد يتم قبول الفرضية الفرعية السادسة من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على " انخفاض معدل النمو في ايرادات الخدمات الالكترونية المتحققة بعد الابلاغ عن المواقع الالكترونية ".
ونتيجة لقبول الفرضيات الفرعية الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة فان ذلك يعني قبول الفرضية الرئيسية الثانية للبحث التي تنص على
"لايوجد تأثير للابلاغ المالي عن المواقع لالكترونية على مؤشرات الاداء المالي للمصارف التجارية ، اذ لا توجد فروقات في ربحية وقيمة هذه المصارف قبل وبعد الابلاغ المالي عن المواقع الالكترونية في القوائم المالية".

4 المحور الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

من خلال العرض المتقدم تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات وعلى ضوئها تم تقديم مجموعة من التوصيات وكالاتي :-

4.1 الاستنتاجات :-

أ. عدم وجود فروقات معنوية لمعدل العائد على الموجودات والعائد على الاستثمار ونسبة المديونية للمصارف (الخليج التجاري، الجنوب الاسلامي ، الموصل للتنمية والاستثمار) والسبب يعود الى الضعف في تحقيق الايرادات المتأتية من الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة عبر الموقع الالكتروني بالنسبة لمصرف الخليج وانعكس ذلك ايضاً على انخفاض معدل النمو في الايرادات له، وعدم استغلال الموقع الالكتروني لكل من مصرف الجنوب والموصل في تحصيل الايرادات مقابل الخدمات المقدمة اذ ان الخدمات المقدمة من قبل مصرف الجنوب خدمات مجانية ، في حين ان مصرف الموصل لم يفعل هذه الخدمة لزبائنه على الرغم من وجود مقومات الخاصة بتقديم هذه الخدمة.
ب. ان مؤشرات الأداء المالي اوضحت وجود ضعف في أداء المصارف عينة البحث مما اثر سلباً على القيمة الاقتصادية المضافة ومؤشر القيمة لثابت .
ج. زيادة اجمالي الموجودات الظاهرة في قائمة المركز المالي والاحتياطيات والارباح المحتجزة وصافي الدخل بعد الابلاغ المالي عن المواقع الالكترونية .
د. تتأثر القوائم المالية (المركز المالي وقائمة الدخل) بالزيادة والنقصان عند اجراء اعادة التقييم للمواقع الالكترونية نتيجة الارتفاع والانخفاض في اقيامها وبالتالي تحقيق خسائر او ارباح اعادة التقييم .
ه. ان الأبلاغ المالي عن المواقع الالكترونية كأصل غير ملموس في التقارير المالية ، سوف يزيد من منفعة التقارير المالية بالنسبة لمستخدميها وجعلها اكثر شفافية ، وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية الاخرين .

و. ضعف مؤشرات الاداء المالي للمصارف التجارية عينة البحث قبل الابلاغ المالي عن المواقع الالكترونية وبعده وهذا يدل على عدم اعطاء الاهمية اللازمة للمواقع الالكترونية بأعتبارها احدى ادوات المنافسة ومنفذ مهم لتقديم خدماتها، على الرغم من ان التطور والنمو والحفاظ على موقع المصرف الريادي في القطاع المصرفي من خلال تقديم افضل الخدمات للزبائن من اهدافها الرئيسية.

ز. ضعف الاهتمام بتقييم اداء الموقع الالكتروني من قبل المصارف التجارية عينة البحث والذي يعتمد على الاحصاءات المستخرجة من الموقع للعمل على تجاوز الاخطاء والمشاكل بما يؤدي الى جذب المستخدمين وزيادة عددهم .

4.2 التوصيات :-

أ. قيام المصارف التجارية بتوجيه الاهتمام الى المواقع الالكترونية باعتبارها منصة رقمية لتقديم الخدمات الالكترونية (E-Banking) ومصدر من مصادر تحقيق الدخل من خلال استثمارها بتقديم هذه الخدمات والسعي الى تحسينها واستدامتها أذ مازالت الخدمات المقدمة محدودة جدا مقارنة بالخدمات المقدمة في المصارف العالمية ، كما انها تقلل من التكاليف ومن الحاجة الى شبكة اقليمية واسعة ، اضافة الى انها تعمل على سرعة تنفيذ المعاملات وتوفير الجهد والعناء على زبائن تلك المصارف .

ب. اجراء بعض التعديلات على القاعدة المحاسبية المحلية (2) (الموجودات غير الملموسة) الصادرة من مجلس المعايير والقواعد المحاسبية ومواءمتها مع المعيار IAS38 (الاصول غير الملموسة) وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة SIC32 (الاصول غير الملموسة-تكاليف موقع الويب)، من اجل توحيد طرق الابلاغ عن المواقع الالكترونية باعتبارها من الاصول غير الملموسة المهمة .

ج. اهمية قيام المصارف التجارية عينة البحث بتطبيق المعيار AIS38 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة SIC32 للابلاغ المالي عن المواقع الالكترونية عند تحقق شروط الاعتراف بها كأصل غير ملموس .

د. الاهتمام بتقييم اداء المواقع الالكترونية من خلال عمل المؤشرات المالية وغير المالية للوقوف على نقاط الضعف في اداء الموقع الالكتروني ومعالجتها لتحقيق الاستخدام الامثل له.

ه. الاهتمام بالإبلاغ المالي عن المواقع الالكترونية في القوائم المالية والقوائم الملحقة وتضمينها كافة المعلومات الضرورية المالية وغير المالية بأعتبارها احد مصادر تحقيق الدخل وخلق الثروة وتعزيز الموقع التنافسي للوحدة الاقتصادية.

و. الاهتمام بتقييم اداء المواقع الالكترونية من خلال عمل المؤشرات المالية وغير المالية للوقوف على نقاط الضعف في اداء الموقع الالكتروني ومعالجتها لتحقيق الاستخدام الامثل له.

المصادر

المصادر العربية

1. البرواري، رائد جاسم مجيد (2013) " انعكاسات القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية على تقويم الأداء المالي" بحث تطبيقي في وحدات النشاط السياحي بحث مقدم الى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية ، اربيل .
2. بلاسكة ، صالح (2012) "قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية" - دراسة حالة بعض المؤسسات - ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص : الإدارة الاستراتيجية ، جامعة فرحات عباس،الجزائر.
3. البلقاوي، احمد رياحي،"نظرية محاسبية"، تعريب ، رياض العبد الله،مراجعة ،طلال الججاوي(2009)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن.
4. جابر،عبد الرضا حسن سعود(2010) "صياغة انموذج للإبلاغ المالي عن الاصول غير الملموسة،" اطروحة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد-جامعة بغداد للحصول على درجة "دكتوراه فلسفة في المحاسبة."
5. حنان، رضوان حلوة (2009) " تطور الفكري المحاسبي- مدخل نظرية المحاسبة" ،عمان ، دار الثقافة .
6. حياة، بزقراري(2011)"دور المعلومات المحاسبية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير–تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر.
7. الداوي،الشيخ (2010)"تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء"، مجلة الباحث،عدد7،الصفحات 217-227.
8. دلول ،عماد عبد الحسين ، مهدي ، محمد فوزي (2016) "تقييم الاداء المالي باستخدام بعض مؤشرات خلق القيمة (دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية)" ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 99 المجلد 23، الصفحات 466 -644 .
9. السعد، عبد الحسين توفيق شبلي (2012) "تكامل المحاسبة الإدارية مع متطلبات المحاسبة المالية للإبلاغ عن الاصول غير الملموسة المكونة داخليا" .اطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ، كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد.
10. الشيرازي ، عباس مهدي (1990) " نظرية المحاسبة" ، ط1 ، الكويت ، مطبعة ذات السلاسل.
11. صالح،انس سمير امين (2015) "اثر راس المال الفكري على الاداء المالي في الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان" ، مشروع رسالة ماجستير قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة.جامعة الزرقاء-الاردن.
12. العزاوي ، اياد عبد شمخي (2015) "متطلبات الافصاح عن الأطراف ذات العلاقة على وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 24 واثرها في موثوقية البيانات المالية"، بحث مقدم الى مجلس هيأة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية ، بغداد.

13. العكر، معتز برهان جميل (2010)"اثر مستوى الافصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الازمة المالية في القطاع المصرفي الاردني"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال-جامعة الشرق الاوسط .
14. العمودي، محمد فرج عيدان(2016) " تأثير تبويب القوائم المالية على اساس الانشطة التشغيلية والتمويلية في قياس الأداء المالي والتنبؤ بالأرباح المستقبلية"، رسالة مقدمة الى مجلس الكلية التقنية الإداريـة/ بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير التقني في تقنيات المالية والمحاسبية.
15. كشكو، سائد محمود (2016) "مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين" ، قُدم هَذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول عَلى درجة الماجستير فِي المحاسبة والتمويل بكلية التجارة فِي الجامعة الاسلامية بغزة.
16. مطر ، محمد (2004) "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس ، العرض والإفصاح" ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر، عمان.
17. معروف ، ثةخشان هادي (2014) "دور مراقب الحسابات في التحقق من تطبيق معيارى (1 ، و 7) من معايير الابلاغ المالي الدولي عند تدقيق القوائم المالية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف الأهلية)"، المعهد العربي للمحاسبين القانونين

المصادر الاجنبية

1. Al-Dmour ,Ahmed Hani&Abbod ,Maysam& Al Qadi ,Naim Salameh (2018)"The Impact Of The Quality Of Financial Reporting On Non-Financial Business Performance And The Role Of Organizations Demographic' Attributes (Type, Size And Experience)" , Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 22, Number 1, 2018,pp. 1-18
2. Burkhardt, Jeffrey H& Wheeler, John R.C. (2013) "Examining financial performance indicators for acute care hospitals" , Journal of health care finance, 2013; 39(3):1–13 .
3. CF (Conceptual Framework for Financial Reporting),2018 .
4. Ernst & Young ,(2010)"Impairment accounting – the basics of IAS 36 Impairment of Assets" , Available online at: www.ey.com.
5. Fatihudin , Didin & Mochklas, Mochamad (2018)"How Measuring Financial Performance ", International Journal Of Civil Engineering And Technology (IJCIET),Volume 9, Issue 6, June 2018, Pp. 553–557.
6. Gamayuni , Rindu Rika (2015) "The Effect Of Intangible Asset, Financial Performance And Financial Policies On The Firm Value", International Journal Of Scientific & Technology Research Volume 4, Issue 01, January 2015,pp.202-212 .
7. Garcia, Evelini Lauri Morri& Legori, Leonardo Pestana& Sanches, Simone Leticia Raimundini& Faia, Valter da Silva (2017) "Evidence Of Intangible Assets In Brazil And Australia Under The Per-Spective Of The Theory Of The Cultural Relevance Of Accounting", Joao Pessoa, Issue 6, Issue 1, pages 6-23, January. 2017, Revista Evidenciação Contábil & Finanças (Journal Of Accounting And Financial Evidence)
8. Henry ,Elaine؛ Robinson,Thomas R. & Greuning, Jan Hendrik van (2011) “Financial Analysis Techniques”, CFA Institute 2011,pp. 270-. 342 .
9. Jeny, Anne & Moldovan , Rucsandra (2018) "Recognition and Disclosure of Intangible Assets-aMeta-Analysis Review",Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3120397
10. Kieso, Donald E.& Weygandt, Jerry J.& Warfield, Terry D.(2016) "Intermediate Accounting",16E, United States of America ,John Wiley & Sons, Inc.
11. Lavi, Mohan R.(2016) "The Impact of IFRS on Industry" This edition first published 2016, Registered office John Wiley & Sons Ltd, United Kingdom .
12. Meier-Schatz , Christian J. (2014) Objectives Of Financial Disclosure Regulation", Journal Of Comparative Business And Capital Market Law 8(1986)219-248,North-Holland,Published By Penn Law:LegalScholarship Repository,2014. Https://Scholarship.Law.Upenn.Edu/Jil/Vol8/Iss3/1
13. Mendoza , Rufo R. (2017) "Relationship Between Intangible Assets and Cash Flows: An Empirical Analysis of Publicly Listed Corporations in the Philippines" ,Review of Integrative Business and Economics Research, Vol. 6, no. 1, pp.188-202, January 2017.
14. Mihaela, Luca(2008) "Regarding The Users Of Financial Statements And Their Information Needs" , Studies And Scientific Researches ,Edition: Economics, No. 13 (2008),Pp.49-55 .
15. Minchin,Nick(2001)"invisible value", Department of Industry, Science and Resources, Commonwealth of Australia 2001 .
16. Mohammadi , Seyed Moosa (2014) " The Relationship between Financial Reporting Quality and Investment Efficiency in Tehran Stock Exchange" , International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, June 2014, Vol. 4, No. 6.

17. Myšková, Renáta& Hájek, Petr (2017) "Comprehensive assessment of firm financial performance using financial ratios and linguistic analysis of annual reports" , Journal of International Studies, Vol.10, No.4 ,96-108 .
18. Naz, Farah&Ijaz, Farrukh& Naqvi,Faizan (2016) "Financial Performance Of Firms: Evidence From Pakistan Cement Industry",Journal Of Teaching And Education,Issn:2165-6266:05(01):81–94.
19. Njuguna , Kuria Timothy (2012) " Relationshi P Betwee N Investmen T In Intangible Asset S An D Financia L Performanc E Of Commercia L Banks In Kenya", A Researc H Projec T Submitte D In Partial Fulfillmen T Of The Requirement S For Th E Awar D Of The Degree Of Master Of Business Administration , University Of Nairobi .
20. Owolabi & Ajao ,Sunday & Anaekenwa , Aguguom Theophilu (2016)"Value Paradox: Accounting for intangible assets" , Unique Journal of Business Management Research,Vol.3(1),pp.022-031,April, 2016.
21. Saini, Balraj Singh & Kaur, Kamalpreet (2012) "Corporate Web Reporting In Current Scenario", Journal Of Commerce & Accounting Research, Volume 1 Issue 1 January 2012 .
22. Alsmadi ,Izzat& Al-Kabi, Mohammed & Wahbeh ,Abdullah(2013)"Website Performance measurement: Process and Product Metrics" , DOI: 10.4018/978-1-4666-4301-7.ch086
23. Stjepanović, Slobodanka& Cita, Melit (2017) " Financial Performance Indicators Of Small And Medium-Sized Enterprises In The Republic Of Croatia" Singidunum University International Scientic Conference, Doi: 10.15308/Finiz-2017-52-57. URL:http://dx.doi.org/10.6007/IJARBSS/v4-i6/930
24. Wyatt,Anne&Abernethy,Margaret.A(2003)"Accounting For Intangible Assets: A Conceptual Framework For Measurement And Reporting On Intangible Assets" , Working Paper No. 12/03 , ISSN 1447-2315 © 2003.
25. Yohanes,Desta&Debela,KenenisaLemie&Shibru, Woldemichael(2018) "Effect Of Financial Management Practices On Profitability Of Small-Scale Enterprise: Case Study Hawassa City Administration, Ethiopia", Iosr Journal Of Business And Management (Iosr-Jbm), Volume 20, Issue 6. Ver. Ii. (June. 2018), Pp 39-45 .
26. Zhang , Nijun (2017) "Relationship between intangible assets and financial performanceof listed telecommunication firms in China, based on empirical analysis", African Journal of Business Management,Vol.11 (24),pp.751-757, 28 December, 2017 .

The effect of disclosure of intangible assets (websites) on improving financial performance

(An applied research between a sample of Iraqi commercial banks)

Professor Dr. Salman Hussain Abdullah Athraa Yaseen Abdulla

Abstract: -

The research aims to identify the extent of the impact of the accounting disclosure on websites on the profitability of commercial banks represented by the rate of return on assets (ROA), Return on Equity (ROE), the return on investment(ROI) and the debt ratio, as well as on the extent of its impact on the value of commercial banks represented in the Economic Value Added (EVA) and index Tobins Q fixed value, as disclosure on websites helps to give a clear picture of financial performance, and thus the ability to make more accurate financial indicators that reflect the true performance of the economic unit. The research problem was that failure to disclose websites as an intangible asset in financial reports will have an impact on the financial performance of the economic unit and on the work of performance indicators that help in evaluating the financial performance of the unit, which helps the unit to diagnose weaknesses to take the necessary corrective measures. The field of research is represented by the Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, as the research sample reached (three) banks: (Gulf Commercial Bank, Islamic South Bank for Investment and Finance, and Mosul Bank for Development and Investment). In the analytical side of the research, the data obtained was relied on for the period extending from the date of the site's acquisition and the year that followed, in addition to the method of personal observation and interview, and the research found that there were no significant differences in the rate of return on assets, the return on investment and the debt as a result of not optimizing the use of the website in collecting revenues in exchange for the services provided. Also, the financial performance indicators showed the existence of weakness in the performance of the banks in the research sample, which negatively affected the economic added value and the fixed value index. Accordingly, the research recommendations came about the importance of commercial banks, the research sample, to direct attention to electronic sites as a digital platform for providing electronic services (E-Banking) and a source of income generation through investing them in providing these services and striving to improve and sustain them.

Key words : accounting disclosure, websites, financial performance, financial performance indicator

……

……

……..